الأمم المتحدة

CEDAW/C/KGZ/Q/3/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
8 October 2008
Arabic
Original: Russian

**اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة**
**الفريق العامل لما قبل الدورة**
**الدورة الثانية والأربعون**
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر – ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

# الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتصل بالنظر في التقرير الدوري الثالث

**قيرغيزستان***

## قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتصل بالنظر في التقرير الدوري الثالث لقيرغيزستان بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

### مسائل عامة

**١ – وفقا لما جاء في التقرير (الفقرة ٣)، اتخذت الحكومة، إثر إقرار الملاحظات الختامية للجنة على التقرير الدوري الثاني للدولة الطرف (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)[(١)] القرار رقم ٨٣٧ بشأن الأنشطة التي يضطلع بها لتنفيذ توصيات اللجنة. يرجى تزويدنا بمعلومات عن تنفيذ هذه الأنشطة ونتائجها، لا سيما التدابير المشار إليها في الفقرات ١١ إلى ٢٠ من التقرير، بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالاعتمادات التي خصصت في الميزانية لتنفيذها. ويرجى ذكر، أية عقبات تكون قد أعاقت هذا التنفيذ، حسب الاقتضاء.**

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/59/38)، الفقرة ١٣٣.

141108 121108 08-54190 (A)

**الفقرة ١١:**

تنفيذا لتوصيات اللجنة، عهد رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان، في سياق المصفوفة، بالمهام التالية إلى وكالات حكومية مختلفة:

**الفقرة ١٢:**

كُلفت الإدارة القضائية بوزارة العدل بتحليل الإجراءات التي شُرع فيها في المحاكم على أساس الاتفاقية وأحكام قانون المساواة بين الجنسين، فضلا عن أية قرارات تصدرها المحاكم يشار فيها إلى أحكام الاتفاقية أو القانون المحلي للمساواة بين الجنسين.

لم يُشرع في أية إجراءات في المحاكم استنادا إلى الاتفاقية وأحكام قانون المساواة بين الجنسين، ولا توجد أية قرارات صادرة عن المحاكم أشير فيها إلى أحكام الاتفاقية أو القانون المحلي للمساواة بين الجنسين.

**الفقرة ١٣:**

فُوضت وزارة الشؤون الداخلية والإدارة القضائية صلاحية اتخاذ إجراءات وقائية بغية الكشف عن الاتجار بالأشخاص والعنف والقضاء عليهما عن طريق إصدار أوامر حمائية وتدابير أخرى بموجب القانون؛ والاحتفاظ بسجلات وإدارة البيانات لكل حادث ينطوي على عنف ضد المرأة عنصرا فيه، بما في ذلك النزاعات العائلية.

أمكن تحديد الجماعات الإجرامية الضالعة في أنشطة توظيف مواطني جمهورية قيرغيزستان في الخارج، وخضعت للمساءلة القانونية من طرف وكالات إنفاذ القانون في الجمهورية في سياق قيامها بأنشطتها التنفيذية والمتعلقة بالتحقيقات. وكجزء من وزارة الشؤون الداخلية لجمهورية قيرغيزستان، أُنشئت وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر والجرائم المرتكبة ضد الأجانب. وتُبين سجلات الوحدة أن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ شهدت أكثر من ٦٠ جريمة تتعلق بالاتجار بالبشر، وفي عام ٢٠٠٦ كانت هناك ٣٦ جريمة اتجار بالبشر، وفي عام ٢٠٠٧، كان عدد الجرائم التي تطلبت اتخاذ إجراءات جنائية ٣٣ جريمة.

وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، شرعت شعبة التحقيقات التابعة للجنة الحكومية للأمن القومي لجمهورية قيرغيزستان في إجراءات جنائية تتعلق بعشر قضايا اتجار بالبشر، وصدرت فيها أحكام بالإدانة بحق خمسة عشر شخصا، وأُحبطت محاولة لنقل ٦٢ من الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر إلى الإمارات العربية المتحدة. وحتى يتسنى منع الاتجار بالبشر ووضع حد له، تقوم وزارة الشؤون الداخلية لجمهورية قيرغيزستان، بالتعاون مع الهيئات الحكومية

الأخرى المعنية، بالرصد المستمر لأنشطة شركات السياحة، ووكالات التزويج، وغيرها من الكيانات العاملة في مجال توظيف مواطني قيرغيزستان في الخارج.

**الفقرة ١٦:**

لغرضي القضاء على القوالب النمطية التقليدية وترسيخ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، كُلفت وزارة التعليم والعلم وسياسات الشباب ووزارة الثقافة، بتيسير إجراء تحليلات جنسانية وإعداد كتب مدرسية ووسائل تعليمية جديدة، فضلا عن تنظيم دورات خاصة للتثقيف الجنساني.

وتنفذ وزارة التعليم والعلم لجمهورية قيرغيزستان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مشروعا عنوانه ''إدخال منظور جنساني في التثقيف العائلي''. ووضعت أربعة نماذج للتنفيذ العملي للبرنامج وهي: ''المفاهيم الجنسانية الأساسية''، و ''أدوار الجنسين والعلاقات بين الجنسين والمساواة بينهما''، و ''فهم المسائل الجنسانية وأهمية ذلك للأسرة''؛ و ''فهم المسائل الجنسانية وأهمية ذلك للمجتمع''. وفي إطار هذه النماذج، يتم التدريب في مراكز للموارد تقدم المعلومات للآباء والأمهات في منطقتي باتكين ونارين. وثمة خطط لتوسيع هذه التجربة لتغطي كامل الجمهورية.

وقد أُخذ في الحسبان إدخال عنصر جنساني في تحليل الكتب المدرسية الخاصة باللغة القيرغيزية (الصفان الأول والخامس)، والدراسات الوطنية (الصف الأول)، واللغة الإنكليزية (الصف الأول)، والأدب الروسي (الصف السابع).

وهناك دورات دراسية عن المسائل الجنسانية شُرع فيها في المكتبات الإقليمية ومكتبات المقاطعات، وتتوفر مواد مقروءة عن ذلك الموضوع. ونُشرت كتب مدرسية عن المسائل الجنسانية، وهناك خطط لوضع توصيات منهجية عن ''مشاركة المكتبات في تعزيز السياسات الجنسانية وتقديم المساعدة في مجال التثقيف القانوني للمرأة''.

**الفقرة ١٨:**

كُلفت وزارة الزراعة والموارد المائية بوضع برامج للتنمية الخاصة للنساء اللائي يعشن في المناطق الجبلية ومناطق المرتفعات الريفية الجبلية، وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة الريفية في تنفيذ مشاريع الاستثمار الريفي وإشراكها في التنمية الريفية وإصلاح الأراضي.

وأُنشئت دائرة للإرشاد الريفي تقدم المشورة لسكان الريف بشأن المحاصيل وتربية الحيوانات والميكنة والتسويق والاقتصاد وإدارة المزارع وتصنيع المنتجات الزراعية. ومن بين

ما مجموعه ١٦ ٤٠٦ أشخاص التمسوا المشورة من الدائرة، شكلت نسبة النساء ٤٦ في المائة. ومن بين ما مجموعه ٣٩ ٠٠٦ من المتدربين، كان عدد النساء ٢١ ٣٧٩ امرأة، أو ما نسبته ٥٥ في المائة. ونُظمت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حلقات عمل دراسية أو أيام ميدانية للنساء في وحدات فرز البذور وفي مؤسسات زراعة البذور.

ومشاركة النساء في مشروعي ''توفير خدمات الهياكل الأساسية في مراكز السكان'' و ''إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي للمناطق الريفية'' ذات أهمية أساسية للتنمية المضطردة لموارد إمدادات المياه الريفية. وتبدأ عملية إشراك النساء في المشاريع بتقييم مشاركة الجمهور وتشكيل مجموعات نسوية خاصة. ومن الشروط الضرورية لاختيار الوكالات الرائدة للروابط الريفية العامة لمستهلكي مياه الشرب اختيار النساء أعضاء في الإدارة ولجان المراجعة أو لجان حل الخلافات. وتجدر الملاحظة أن نسبة ١٢ في المائة من رؤساء هذه الروابط الريفية العامة هي من النساء، كما أن نسبة ٣ في المائة من رؤساء لجان حل المنازعات هي من النساء، وتشكل النساء نسبة ٥ في المائة من رؤساء لجان المراجعة.

**الفقرة ١٩:**

كُلفت اللجنة الإحصائية الوطنية بإجراء عملية خاصة لتجهيز البيانات الإحصائية على نحو دوري وإصدار خلاصة سنوية للإحصاءات المُصنَّفة حسب نوع الجنس.

تصدر اللجنة الإحصائية الوطنية خلاصة سنوية معنونة ''المرأة والرجل في جمهورية قيرغيزستان'' تتضمن بيانات عن أوضاع النساء والرجال في جميع مجالات الحياة الاجتماعية - السياسية في الجمهورية.

**٢ - يرجى بيان ما إذا كان التقرير الدوري الثالث قد اعتمد من الحكومة وقُدم للبرلمان. ووفقا لما جاء في التقرير (الفقرة ٥٣)، بدأت الهيئات الحكومية التعاون بفعالية أكبر مع المنظمات غير الحكومية والرابطات العامة. هل شاركت المنظمات غير الحكومية في إعداد هذا التقرير؟ هل استُشير مكتب أمين المظالم في عملية إعداده؟**

شارك خبراء مستقلون في الشؤون الجنسانية من حكومة جمهورية قيرغيزستان في التحضير للتقرير الدوري الثالث. وفي إطار التحضير للتقرير، أجريت مشاورات مع مكتب أمين المظالم (آكاي كاتشي) لجمهورية قيرغيزستان. وكان من بين أعضاء الفريق العامل المكلف بإعداد التقرير الدوري الثالث نائب أمين المظالم (آكاي كاتشي) لجمهورية قيرغيزستان، وقد أجريت معه مشاورات.

**الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي**

**٣ - تنص المادة ١٣ من الدستور، وهي المادة المكرسة لفلسفة المساواة بين المرأة والرجل، أيضا على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات والفرص. يُرجى بيان ما إذا قد تم إنشاء آلية متخصصة أو محاكم خاصة يمكن أن تتقدم لها المرأة بشكاوى تتعلق بوقوع تمييز على أساس نوع الجنس. هل تم إدخال العمل بإجراءات تراعي نوع الجنس للتقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك تدابير حماية الضحايا؟ ما هو عدد قضايا التمييز التي رفعتها النساء أمام المحاكم أو سلطة مختصة أخرى فيما يتعلق بالتمييز، في المجالين العام والخاص، وما الذي أسفرت عنه النتائج؟ يرجى بيان عدد الشكاوى التي قُدمت إلى مكتب أمين المظالم منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠؟ ما هي التدابير التي يتم اتخاذها لتوعية المرأة وتشجيعها على اللجوء إلى سُبل الانتصاف في حالات التمييز؟ يرجى أيضا بيان النسبة المئوية للنساء اللائي يحصلن على مساعدة قانونية عملا بالمادة ٤٠ من الدستور.**

لا توجد محاكم خاصة للنظر في الشكاوى المقدمة من النساء بشأن التمييز على أساس نوع الجنس في جمهورية قيرغيزستان. ويُنظر في جميع المسائل المتعلقة بحماية حقوق وحريات المواطنين في جمهورية قيرغيزستان في إطار الإجراءات العامة من طرف المحاكم المحلية.

وتنص تشريعات جمهورية قيرغيزستان على عدد من الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بالمرأة، بما في ذلك تدابير حماية الضحايا. وعلى وجه الخصوص، ينص قانون قيرغيزستان بشأن الحماية الاجتماعية - القانونية ضد العنف العائلي على إصدار المحاكم لأمر حماية قضائي لضحايا العنف العائلي، يتمثل الهدف منه، على النحو الذي تنص عليه المادة ٢٥ من القانون، في توفير الحماية لضحايا العنف العائلي ووضع حد لهذا العنف. وهناك شكل آخر لحماية حقوق وحريات المواطنين يتمثل في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي، وهذا الحق مكرس، أولا وقبل كل شيء، في دستور جمهورية قيرغيزستان وفي قانوني الإجراءات المدنية والجنائية.

وفي عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، نظر أمين المظالم (آكي كاتشي) لجمهورية قيرغيزستان في ٤٧ طلبا يدعي مقدموها وقوع ممارسات تشكل مخالفات لحقوق المرأة. وخلال الفترة بين عام ٢٠٠٦ و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تلقت ٢٨٤ ٢ امرأة المساعدة القانونية من أشخاص مؤهلين. وفضلا عن ذلك، يتم توفير المشورة الشفوية للمواطنين.

وفي عام ٢٠٠٤، تقدمت ١١٧ امرأة لمحاكم الشيوخ بطلبات فيما يتعلق بمشاكل العنف العائلي، وكانت الأعداد المناظرة للمتقدمات بطلبات في عام ٢٠٠٥ هو ٥٣٩ امرأة، وفي عام ٢٠٠٦، ١٥٣ امرأة، وفي عام ٢٠٠٧، ٤٥١ امرأة.

وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تلقى ما مجموعه ٥٢٣ ٢ امرأة المساعدة القانونية والمشورة في محاكم الشيوخ، ومراكز الأزمات، والرابطات العامة، واستفادت ٨٩١ ٨ امراة من الاستشارات عن طريق الهاتف.

**٤ - بالنظر إلى أرجحية الاتفاقية على التشريعات الوطنية للدولة الطرف، يرجى توضيح ما إذا كان يتم الاستناد إلى أحكام الاتفاقية في المحاكم الوطنية، وتقديم أمثلة على السوابق القضائية ذات الصلة. وهل يتم توفير التدريب للقضاة والمدعين العامين والمحامين على الاتفاقية وعلى التوصيات العامة للجنة (ولا سيما فيما يختص بمدى قابلية الاتفاقية للتطبيق)، وعلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية؟**

عقد مركز تدريب القضاة الملحق بالمحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان، بمساعدة بعض المنظمات الدولية، حلقات عمل لقضاة المحاكم المحلية، تحت عنوان ''بناء القدرات لقضاة جمهورية قيرغيزستان فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة''.

ويعقد مركز تدريب المدعين التابعين لمكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان، دورات مستمرة لتدريب المدعين القيرغيزيين وتطوير مهاراتهم. وفي إطار اتفاقية التعاون، التي تم التوقيع عليها، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان، يجري تنفيذ مشروع بعنوان ''توفير التدريب وتطوير المهارات للمدعين العامين بالاستناد إلى منهج مركز تدريب المدعين التابعين لمكتب المدعي العام''. وتعقد بموجب هذه الاتفاقية حلقات عمل تدريبية بشأن الجوانب الإشرافية المختلفة في عمل الإدعاء، بما في ذلك المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات وحماية المرأة ضد العنف.

**٥ - يرجى تقديم معلومات مفصلة عن التغييرات التي أجريت على المؤسسة التي تضطلع بالمسؤولية عن تعزيز النهوض بالمرأة مع ذكر الترتيبات المؤسسية الحالية في هذا السياق. ويرجى توضيح مبررات التغيير، ودور المؤسسة الحالية وسلطاتها والموارد البشرية والمالية المخصصة لها. وبحسب التقرير (الفقرة ٣٦) تعتبر ولاية ووظائف الممثل الخاص لرئيس الدولة الطرف المعني بمسائل التنمية الجنسانية، الذي تم تعيينه عام ٢٠٠٥، من الأمور الهامة. يرجى توضيح السبب في إلغاء هذا المنصب في أيار/مايو ٢٠٠٧، وما إذا كانت هناك خطط لإعادته.**

أحال مرسوم رئيس جمهورية قيرغيزستان رقم ١٥٨ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، ''بشأن إدخال تعديلات وإضافات على قرارات معينة لرئيس الجمهورية''، مهام الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني المعني بقضايا المرأة والأسرة والتنمية الجنسانية، الخاضع للإشراف المباشر لرئيس الجمهورية، إلى شعبة التنمية الاجتماعية التابعة لديوان حكومة جمهورية قيرغيزستان، بهدف تعزيز دور الحكومة ومسؤولياتها تجاه تنفيذ السياسة الجنسانية، وتحسين تنسيق أعمال الهيئات الإدارية للدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلية، وتوحيد جهود المجتمع المدني والمنظمات الدولية في مجال المساواة بين الجنسين.

وتعمل حكومة جمهورية قيرغيزستان بهمة في دراسة إمكانية تأسيس وكالة حكومية في مجال السياسة الجنسانية.

ولم يلغ منصب الممثل الخاص لرئيس جمهورية قيرغيزستان المعني بقضايا التنمية الجنسانية، الذي عيّن في عام ٢٠٠٥. وقد تم اتخاذ اللازم لإدراج اللقب الخاص بهذه الوظيفة، وهو نائب الممثل المفوض للرئيس في برلمان جمهورية قيرغيزستان (جوغوركو كينيش)، في سجل الوظائف العامة.

٦ - **يسلم التقرير (الفقرتان ٧٩ و ٨٠) بالحاجة إلى إجراء تحليل للقوانين والبرامج الحكومية من وجهة نظر المنظور الجنساني، وإعداد مشاريع قوانين جديدة أو إدخال تعديلات على القوانين السارية كي تولي قدرا أكبر من الاهتمام لمصالح المرأة. يرجى تقديم معلومات مفصلة عن الخطوات المزمع اتخاذها لإجراء تحليل شامل للتشريعات السارية يراعى فيه المنظور الجنساني ويكون مماثلا للتحليل الذي أجري عام ٢٠٠٥ للقانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.**

اعتمدت بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قواعد الإجراءات المتعلقة بمراجعة المنظور الجنساني لمشاريع القوانين المعيارية. وتنص الفقرة ٤٨ من النظام الداخلي لحكومة جمهورية قيرغيزستان على أن تتولى الجهة المشرّعة مهمة مراجعة المنظور الجنساني لمشروع القانون الذي تعده.

وفي إطار البرنامج الخاص بالحكم الديمقراطي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجرى فريق خبراء تحليلا للجوانب الجنسانية في قوانين جمهورية قيرغيزستان المتعلقة بالمسائل التالية: الحكم الذاتي وإدارة الحكم على الصعيد المحلي؛ والصندوق الاجتماعي؛ وديوان أمين المظالم (أكييكاتشي) لجمهورية قيرغيزستان؛ واللجنة المركزية للانتخابات والاستفتاءات لجمهورية قيرغيزستان؛ وديوان المحاسبة لجمهورية قيرغيزستان؛ والخدمة العامة؛ وخدمة البلديات؛

والسلك الدبلوماسي لجمهورية قيرغيزستان؛ والمصرف الوطني لجمهورية قيرغيزستان؛ ومكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان.

واستنادا إلى نتائج تحليل الجوانب الجنسانية في القوانين المذكورة، أدخلت تعديلات على قانون جمهورية قيرغيزستان ''بشأن ديوان المحاسبة لجمهورية قيرغيزستان''، الذي يحدد تشكيل ملاك المراجعين بالديوان، بحيث لا تتجاوز نسبة أي من الجنسين ٧٠ في المائة من عدد العاملين في الديوان. وينتظر إدخال تعديلات وإضافات تدريجية على القوانين الأخرى عقب استعراض تلك القوانين وبالتشاور مع الهيئات الحكومية المعنية.

**٧ - يرجى تقديم معلومات عن تنفيذ وتقييم نتائج خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وأهدافها ذات الأولوية المذكورة في الفقرة ٧٠ من التقرير.**

نوقشت النتائج الرئيسية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، في المؤتمر القومي الذي جرى فيه التنويه بالإنجازات التي تحققت والتغيرات الإيجابية التي طرأت في المجالات الرئيسية التالية:

٧-١ تحسين الآليات المؤسسية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين

طرأت على الآلية الحكومية لتحقيق المساواة بين الجنسين في قيرغيزستان تغيرات إيجابية أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية. وتولى تنفيذ السياسة الجنسانية الرسمية للدولة، المجلس الوطني المعني بقضايا المرأة والأسرة والتنمية الجنسانية، الذي يخضع للإشراف المباشر لرئيس جمهورية قيرغيزستان ويرأسه أمين حكومة جمهورية قيرغيزستان، والذي شهد توسعا في نطاق ولايته وعضويته، نتيجة دخول أعضاء يمثلون الحكومة وزيادة حصة ممثلي المجتمع المدني في عضويته.

واستند تعزيز قدرات الآليات الوطنية للتنمية الجنسانية في جمهورية قيرغيزستان، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، إلى تأسيس قاعدة قوانين معيارية تكفل المساواة بين المرأة والرجل. ونفذت أنشطة تتعلق بالتصديق على صكوك دولية إضافية. وجرى على وجه الخصوص اعتماد القانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المؤرخ

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ والقانون المتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وتنفيذا للالتزامات الدولية، أدخلت تعديلات على قانون جمهورية قيرغيزستان ''بشأن المواطنة''، بغرض تحقيق اتساقه مع اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة؛ وعلى مدونة قوانين الأسرة بجمهورية قيرغيزستان، بغرض تحقيق اتساقها مع اتفاقية الرضا بالزواج؛ وعلى مدونة قوانين العمل لجمهورية قيرغيزستان، بغرض تحقيق اتساقها مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وتمثلت أهم خطوة تجاه تحديث قوانين جمهورية قيرغيزستان في اعتماد قانونين لجمهورية قيرغيزستان، هما القانون رقم ٦٠ المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ ''بشأن أسس الضمانات الحكومية للمساواة بين الجنسين''، والقانون رقم ٦٢ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ ''بشأن توفير الحماية الاجتماعية والقانونية ضد العنف العائلي''.

وجرى أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية، إدراج أجزاء وتدابير ومؤشرات جنسانية في نصوص ومصفوفات برامج حكومية من قبيل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، والبرنامج الوطني بشأن ''حقوق الإنسان'' للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، الذي اعتمد بموجب قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم ٥١٣ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ وسياسة العمالة الوطنية لجمهورية قيرغيزستان للفترة حتى عام ٢٠١٠، التي اعتمدت بموجب قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم ٥٩١ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ وخطة العمل الوطنية بشأن توفير التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥، التي اعتمدت بموجب قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم ٥٠٤ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ وبرنامج العمل الحكومي للشركاء الاجتماعيين من أجل القضاء على أسوأ ضروب تشغيل الأحداث في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، الذي أقر بموجب أمر حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم ٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وأقرت بموجب أمر رئيس جمهورية قيرغيزستان المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لائحة نظام التدقيق في المنظور الجنساني لمشاريع القوانين المعيارية.

واتسع نطاق استخدام المعلومات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس. واكتسبت الطابع المؤسسي، على يد الهيئات الحكومية المختصة بتنفيذ خطة العمل الوطنية وشركائها التنفيذيين، استمارة تتعلق بتحليل التركيبة الجنسانية لملاك موظفي الهيئات الحكومية، وبدأ استخدامها في إعداد تقارير الأداء لهذه الهيئات. وأعد ممثلو المنظمات غير الحكومية، بطلب من المجلس الوطني المعني بقضايا المرأة والأسرة والتنمية الجنسانية، الخاضع للإشراف المباشر لرئيس الجمهورية، ومن وزارة مالية جمهورية قيرغيزستان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، برنامجا حاسوبيا لإدخال النظام الآلي في مجال تحليل التركيبة الجنسانية لملاك الموظفين.

ويوجد في الوزارات والمصالح الحكومية أشخاص مسؤولون عن تنفيذ السياسة الجنسانية، جرى تثقيفهم في هذا المجال بدعم من عدة منظمات دولية. وأسست شبكات وتحالفات مجتمعية للمنظمات النسوية. واكتسبت طائفة من المنظمات المجتمعية المتخصصة سمعة طيبة وسط الشبكات والتحالفات الدولية.

ونفذت جميع المشاريع تقريبا بالمشاركة بين الهيئات الحكومية والمنظمات المجتمعية، وبدعم من الوكالات الدولية. وأنتجت المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، ووسائط الإعلام الجماهيري الأخرى المطبوعة والإلكترونية، الحكومية منها وغير الحكومية والمركزية والإقليمية، سيلا لا ينقطع من المواد المذاعة والمطبوعة التي تتضمن استضافة خبراء الشؤون الجنسانية من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

٧-٢ مراعاة التوازن بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار

في إطار الأنشطة المتعلقة بإعداد وتطبيق آليات لكفالة التمثيل المتوازن للجنسين على جميع مستويات صنع القرار، جرى إعداد واعتماد مجموعة من القوانين المعيارية التي تشمل: قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن ''الضمانات الحكومية للمساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص'' المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومرسومي رئيس جمهورية قيرغيزستان بشأن ''مواصلة تحسين سياسة استقطاب قيادات المرأة للعمل في مجال تصريف شؤون الحكم في جمهورية قيرغيزستان'' المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وبشأن ''تدابير تعزيز السياسة الجنسانية'' المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، والأمر الرئاسي رقم ٣٢٥ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، المتعلق بـ ''تنفيذ مرسوم رئيس الجمهورية بشأن تدابير تعزيز السياسة الجنسانية''.

ولأغراض اتخاذ قرارات سليمة بشأن تشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، داومت الهيئات الحكومية المختصة وشركاؤها التنفيذيون - ممثلو المنظمات غير الحكومية والخبراء، بدعم من الوكالات الدولية - على إجراء استعراضات وتقييمات تحليلية سنوية للحالة الراهنة لتمثيل المرأة والرجل على جميع مستويات السلطة، وعلى نشر وتوزيع هذه الأعمال على نطاق واسع.

واستخدمت مدارس تدريب القياديين وغيرها من الآليات التثقيفية الأخرى من أجل تأهيل المرأة للمشاركة في تصريف شؤون الحكم. وعمد الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية ومنظمات المرأة المجتمعية، بدعم من الوكالات الدولية، إلى إعداد وتمحيص برامج

تثقيفية لدورات تدريبية قصيرة بغرض رفع درجة الوعي الجنساني وسط ممثلي التنظيمات المحلية، وشحذ قدرات المرأة في جمهورية قيرغيزستان وتعزيز إمكاناتها القيادية، وتم تنظيم عدد من الفعاليات (مؤتمرات وحلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة) المتعلقة بفضح زيف القوالب النمطية الجنسانية عن مشاركة الرجل والمرأة في السياسة والعمليات الانتخابية، وبتعزيز حقوق المرأة السياسية، ومعالجة القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة، ووضع استراتيجية عمل لتحسين صورة المرأة التي تترشح للانتخابات.

نوقشت المشاكل المتعلقة بتمثيل المرأة في أجهزة السلطة والأجهزة الإدارية وبقضية المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، في البرامج السياسية والبرامج الاجتماعية – الاقتصادية العامة للتلفزيون الوطني ووسائط الإعلام الأخرى المركزية والإقليمية، من خلال بث مواد تسلط الضوء على النساء اللائي اشتهرن بعطائهن في المجالين السياسي والاجتماعي. وقد أثارت هذه البرامج مسائل فيما يتصل بدور المرأة السياسي وإنجازاتها، والعقبات التي تواجهها فيما يتصل بارتقائها على سلم السلطة في الحياة العامة. كما أثيرت هذه المسائل في إطار بند عن دعم وسائط الإعلام وإدخال نظام لرصد الشؤون الجنسانية فيها، جرى تطبيقه أثناء تنفيذ مشاريع مشتركة بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، التي تنظر في أمر نشر نسخ خاصة من إصدارات المطبوعات (الصحف والمجلات والنشرات الإخبارية).

وارتفع العدد الإجمالي للنساء العاملات في الوظائف الحكومية من ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وثمة زيادة ملحوظة في عدد النساء اللائي يشغلن وظيفة قاض، حيث يشكلن نسبة كبيرة من عدد العاملين في هذا المجال. وتشغل المرأة ٥٧,٢ في المائة من الوظائف الأساسية بديوان المحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان، و ٣٦,٥ في المائة من الوظائف في الهيئات القضائية بشكل عام. وتشكل المرأة ٣٨ في المائة من عدد العاملين في الأجهزة العدلية. وارتفعت نسبة النساء العاملات في هيئات الحكم الذاتي المحلية، من ٣٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. وارتفعت نسبتهن في عضوية البرلمانات المحلية على جميع المستويات من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٥.

### ٧-٣ العنصر الجنساني للتنمية الاقتصادية من منظور القوى العاملة وفرص العمل

حدثت تغيرات إيجابية ملموسة فيما يتعلق بصياغة القواعد والأطر المؤسسية لتحقيق تكافؤ الفرص في سوق القوى العاملة. ويتناول قانون العمل الجديد لجمهورية قيرغيزستان الذي دخل حيز النفاذ بموجب قانون جمهورية قيرغيزستان المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤،

قضايا حماية فرص العمل، وخاصة لصالح النساء العاملات في القطاع غير النظامي لإعالة أسرهن. وفي إطار تنفيذ التدابير الرامية إلى إدماج القطاع غير النظامي في اقتصاد الجمهورية، ودعم وحماية كل من النساء والرجال العاملين في ذلك القطاع، اعتمدت حكومة الجمهورية في ١٢كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ القرار ٨٤٤ المتعلق بتنمية صناعة الملابس في الجمهورية في المستقبل؛ وذلك بغرض تنشيط تنمية هذه الصناعة التي تشكل النساء غالبية العاملين فيها وتقنين أوضاعها. وأنشئت في الأسواق الرئيسية في العاصمة منظمات نقابية لحماية ودعم العاملات والعاملين في صناعة الملابس.

ويوفر تشريع جمهورية فيرغيزستان استحقاقات معينة للنساء مراعاة للفروق الجنسانية التي ترتبط بأداء النساء لوظائفهن الاجتماعية مثل الولادة وتنشئة الأطفال. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ اعتمد قانون جديد للأسرة ، ينظم العلاقات الشخصية بين أفراد الأسرة – من أزواج وآباء وأولاد – وسائر الأقارب والأفراد فيما يخص الملكية وعددا من المسائل الأخرى. ويرتكز القانون الجديد على مفاهيم أساسية هي عقد الزواج، ونظام الملكية التعاقدي، والمساواة بين الجنسين في المهام المترلية.

وتم تبسيط إجراءات حصول النساء والرجال من ذوي الدخل المنخفض على القروض، ووضع أساس قانوني لتنمية مؤسسات الائتمان المتناهي الصغر. وتزداد مبادئ التعبئة الاجتماعية رسوخا وتوطدا. ويتنامى عدد وحجم القروض الممنوحة إلى النساء، من خلال شتى خطوط الائتمان المتناهي الصغر.

واتسع نطاق شبكة المنشآت قبل المدرسية المخصصة للأطفال دون سن السادسة وزاد انتظامهم فيها، مما مكن مزيدا من النساء من الالتحاق بعمل منتج ومن أداء وظائفهن الاجتماعية. ويوجد الآن ٤٤٢ منشأة تعليمية قبل مدرسية في الجمهورية (بالقياس إلى ٤٠٧ منشآت في عام ٢٠٠١) يتعلم فيها ٤٠٠ ٥٤ طفل يمثلون ١١ في المائة من أفراد الفئة العمرية ذات الصلة (بالقياس إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠١).

وتبين نتائج دراسات استقصائية أجرتها اللجنة الوطنية للإحصاء في جمهورية قيرغيزستان لعينة من الأسر المعيشية انخفاضا في مستويات الفقر والفقر المدقع من ٥٦,٢ في المائة و ٢٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣,١ في المائة و ١١,١ في المائة في عام ٢٠٠٥. وزاد عدد الأعمال التجارية التي أنشأتها وترأسها النساء (من ٢٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦).

٧-٤ الجوانب الجنسانية في مجال الرعاية الصحية

تحققت نتائج ملموسة في البلد بفضل التدابير المنفذة في إطار خطة العمل الوطنية، والبرنامج الوطني لإصلاح الرعاية الصحية في جمهورية قيرغيزستان للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، الذي أقر بموجب قرار حكومي صدر في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وتدل هذه النتائج على أن مهام معينة ذات أهمية حيوية للنظام الصحي قد تم إنجازها، من بينها إدماج الجانب الجنساني.

وزادت الحصة الكلية المخصصة في الميزانية للرعاية الصحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥).

وأدمجت الالتزامات الدولية التي تتحملها جمهورية قيرغيزستان، فيما يتعلق بخفض معدل الوفيات بالأمراض للنفاساوات الأمهات والأطفال الرضع في شتى القوانين والبرامج والاستراتيجيات مثل البرنامج الوطني لإصلاح الرعاية الصحية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الذي اعتمد بقرار حكومي صدر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والاستراتيجية الوطنية لحماية الصحة الإنجابية حتى عام ٢٠١٥، التي أقرت بموجب مرسوم رئاسي صدر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وتشمل المبادئ الواردة في الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية حتى عام ٢٠١٥ احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وأقر برنامج حكومي يرمي إلى درء انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعواقبه الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بموجب قرار حكومي صدر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبدأ تنفيذ هذا البرنامج بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠٦.

وتحصل النساء، بموجب برنامج ضمانات الدولة، الذي اعتمد بقرار حكومي صدر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على استحقاقات أثناء الحمل والولادة ويتم إعفاؤهن من اشتراكات التأمين الاجتماعي، بما في ذلك أثناء فترات العلاج خارج المستشفيات من مضاعفات الحمل وأثناء الأشهر الثلاثة الأولى التي يستفدن خلالها من مجموعة من الخدمات التي تقدم للحوامل. وأدرجت المواد المعززة بالحديد في قائمة الأدوية الأساسية وفي البرنامج الإضافي للتأمين الصحي الإلزامي الذي يكفل الحصول على الاستحقاقات. ومنذ عام ٢٠٠٢، زاد المبلغ الذي يرد لقاء ثمن الأدوية التي تعالج فقر الدم الناتج عن نقص الحديد باطراد ليصل إلى ٧,٨ مليون سوم في عام ٢٠٠٥. وزادت أيضا نسبة الاعتمادات التي أنفقت على أدوية صُرفت للنساء اللاتي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما لتصل إلى ٦٦ في المائة (٥,١ مليون سوم) في عام ٢٠٠٥.

وفي عام ٢٠٠٦ أنشئ مركز لأمراض الثدي متخصص في التشخيص المتقدم المبكر لأمراض الغدة الثديية، والجراحة الترميمية، والأساليب العلاجية المبتكرة، وتدريب الأطباء في مجال الرعاية الأولية.

وتتوافر الآن في مراكز صحة الأسرة بكل مقاطعة عيادات لتنظيم الأسرة تقوم أيضا بزيارات متزلية. وتوفر أيضا خدمة طبية جينية وطنية من خلال قسم البحوث الطبية الجينية وست عيادات طبية جينية في المراكز الموجودة بشتى مناطق الجمهورية. وأنشئت في عام ٢٠٠٦ نحو ٥٠٠ لجنة ومجموعة تطوعية معنية بالصحة الريفية، يركز بعضها على المشكلات المتعلقة بفقر الدم ونقص اليود.

وتفيد الأرقام الرسمية لعام ٢٠٠٦ أن هناك ثلاثة مراكز حكومية لتجهيز ألبان وتقديمها للأطفال وثلاث شركات خاصة تُصنع منتجات الألبان للأطفال، وإدارة علمية معنية بالمنتجات التغذوية ملحقة بمركز طب وجراحة الأطفال. وهناك مراكز حكومية لتجهيز ألبان الأطفال في مدن أوش وبيشكيك (بتمويل من مكتب العمدة وإدارات المقاطعات في العاصمة) وكراكول (في مركز تغذية الأمهات والأطفال). وهناك مراكز خاصة لتجهيز ألبان الأطفال في مدن تاشكومير، وكارابالطا – وجلال أباد.

وتوفر خدمات العلاج والفحص للمرضى المصابين بالأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي في المرافق الصحية الحكومية والعيادات الخاصة. وتتوافر مراكز تجرى فيها الاختبارات دون الكشف عن الهوية، وعيادات تقدم المشورة النفسية والاجتماعية في جميع مراكز علاج الإيدز.

وتضاعفت الخدمات الطبية الملائمة لاحتياجات الشباب المقدمة في مجال الأمراض التناسلية للشباب المعرضين لها بمقدار ٣,٥ مرات بالقياس إلى عام ٢٠٠١. ويتوافر في الجمهورية ٤٠ مختبرا لتشخيص الإيدز وأجري بها ١٦٢ ٠٠٠ اختبار في عام ٢٠٠٥ للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية. وتنظم الرابطة الوطنية للإيدز والمنظمات غير الحكومية، بدعم من المنظمات الدولية، حلقات دراسية تدريبية عن الإرشاد النفسي الاجتماعي، والوقاية من الانتقال الرأسي للإيدز، والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. أما المشتغلون بالجنس، فتنظم لهم بصفة منتظمة أنشطة توعية في شكل دورات لتبادل الخبرات فيما بين الأقران؛ وتقدم لهم مواد إعلامية، وتوزع عليهم الرفالات مجانا. وعملا على الوقاية من انتشار الإيدز بين من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن الوريدي أنشئ ١٥ مركزا لمبادلة إبر الحقن ووضع برنامج للعلاج بالميثادون بديلا عن المخدرات. وتوفر الوكالات الدولية الدعم لتغطية نفقات شراء الأدوية والنفقات المتعلقة بالعلاج المضاد

للفيروسات العكوسة وتقديم المشورة الطبية وشراء الأغذية للرضع الذين ولدوا لأمهات مصابات بالإيدز.

وفيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، نفذ وما زال ينفذ عدد من البرامج والمشاريع، بدعم من الجهات المانحة، بهدف الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وخاصة بشأن ممارسات الأمومة المأمونة وتنظيم الأسرة، والرضاعة الطبيعية، والوقاية من فقر الدم بين النساء الحوامل.

وتستخدم موارد من خارج الميزانية في التوزيع المجاني لوسائل منع الحمل عن طريق أفرقة من أطباء الأسرة والمرشدات الصحيات والاجتماعيات. وأنشئ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظام معلومات لإدارة لوجستيات وسائل منع الحمل. وتستخدم وسائل منع الحمل من قبل ٣٨ في المائة من النساء في سن الإنجاب في جمهورية قيرغيزستان. وينظم متخصصون في وزارة الصحة، بدعم تقني من المنظمات الدولية، حلقات دراسية تدريبية عن الرعاية في مجال الصحة الإنجابية لصالح الأطباء المتخصصين في أمراض النساء والتوليد، والمسالك البولية، والرعاية الأولية، وغيرهم، ويجري إعداد وتطبيق بروتوكولات سريرية بشأن الإجهاض المأمون والوقاية بعد الإجهاض. وتفيد بيانات اللجنة الوطنية للإحصاءات في جمهورية قيرغيزستان أن انتشار فقر الدم الناتج عن نقص الحديد (المشخص لأول مرة) قد انخفض، بفضل التدابير المتخذة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، في صفوف الراشدين والمراهقين بنسبة ١٤,٦ في المائة (إذ قل من ٤٧٩,٨ ١ حالة إلى ٢٦٣,٨ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في الفئة العمرية المناظرة).

ويتراجع معدل الإصابة بالأورام الخبيثة. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، انخفض معدل انتشار السل النشط بين الرجال (من ٢٢٨,٩ حالة إلى ١٦١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة) وبين النساء (من ١٠٨,١ حالة إلى ٩٨ حالة). وانخفضت الوفيات الإجمالية من السل أثناء الفترة نفسها من ٢٠,٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في عام ٢٠٠١ إلى ١٥,٩ حالة في عام ٢٠٠٤) (مما يمثل انخفاضا قدره ٢٣,٢ في المائة).

٧-٥ المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم والثقافة

اعتُمدت خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بموجب قرار من حكومة جمهورية قيرغيزستان. وتركِّز الخطة تركيزا كبيرا على التعليم الأساسي بوصفه عاملا يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل من النساء والرجال. ويتوخى الهدفان الثاني والخامس من تلك الوثيقة تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الجنساني في مرحلة التعليم الأساسي، وضمان تكافؤ فرص

الجنسين في الانتفاع بالتعليم العالي الجودة في كل المراحل. ويشكِّل بلوغ الأهداف المذكورة أعلاه إحدى الأولويات الرئيسية لتطوير التعليم في الأجل المتوسط، وقد أشير إلى هذه الأولوية في كثير من الوثائق الاستراتيجية التي تنظِّم تطوير التعليم حتى عام ٢٠١٠، وبصفة خاصة في الوثيقة المعنونة ''مفهوم تطوير نظام التعليم في جمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠١٠''. وأنشئ منتدى وطني للتعليم؛ ويعنى أحد أفرقته المواضيعية، وهو الفريق المختص بتعليم الفتيات، بمعالجة المشكلات الجنسانية في مجال التعليم.

ومن خلال تفاعل قيرغيزستان مع الجمهوريات الأخرى في آسيا الوسطى في إطار منتدى التعليم هذا، يتم الترويج لنهج أكثر فعالية في حل المشكلات الجنسانية في مجال التعليم، وفي تحقيق فهم أفضل للدينامية العالمية والوطنية للجوانب الجنسانية للتعليم. وتقوم الأجهزة الفرعية للوزارة ولنظام التعليم ككل بجمع بيانات إحصائية مصنفة حسب نوع الجنس، مما يسهِّل تحليل الوضع الراهن، وتحديد سبل حل المشكلات الجنسانية التي تحول دون انتفاع الجميع بالتعليم الأساسي، والقضاء على التباين بين استفادة البنين والبنات بالتعليم الجيد النوعية.

ووضع أساتذة التعليم العالي في الجمهورية بالاشتراك مع عدد من الباحثين، بدعم من المنظمات الدولية، نموذجا ومنهجية موحدين لتدريس مقرر جامعي عن الجنسانية استنادا إلى: مناهج دراسية نموذجية قائمة على مراعاة المنظور الجنساني في تخصصات علمية مختلفة؛ وأكثر من ٢٠ مقررا دراسيا عن موضوع الجنسانية؛ ومكتبات في الجامعات المركزية والإقليمية؛ ومجموعة مواد عن الجنسانية موجودة في المكتبة الوطنية لجمهورية قيرغيزستان.

ووضع نظام لتثقيف موظفي الخدمة المدنية لمواصلة تدريبهم في مجال القضايا الجنسانية، وذلك في إطار أكاديمية الإدارة التي أنشئت تحت رعاية رئيس جمهورية قيرغيزستان، وفي عدد من منشآت التعليم العالي. وقام ما يزيد عن عشر منشآت للتعليم العالي بتضمين مناهجها الدراسية مقررات (متخصصة واختيارية على حد سواء) عن الجنسانية.

وأسفر التطبيق التجريبي لبرنامج ''التعليم المعزز'' في المدارس، على يد منظمات غير حكومية وأخصائيين في مجال التعليم المدرسي، عن نتيجة إيجابية في ميدان التعليم غير النظامي. وتم في إطار هذا المشروع، توفير التدريب لأكثر من ٦٥ مدرِّبا تم اختيارهم من بين معلمي المدارس والمتخصصين في التربية في منشآت التعليم العالي.

وفي إطار مشروع ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التربية الأسرية'' أنشئ مركزا موارد في منطقتي نارين وباتكين مزوّدان بمؤلفات متخصصة ووحدات تعليمية عن وسائط

الإعلام الإلكترونية، ونظِّم عدد من الحلقات الدراسية لصالح كبار موظفي الهيئات الإقليمية المعنية بإدارة التعليم بشأن إتاحة فرص متكافئة أمام البنات والبنين للانتفاع بالتعليم العالي الجودة، وتطبيق نهوج جنسانية في مجال التربية الأسَرية، وتدريب الآباء على التغلب على التصورات الجنسانية النمطية التي تتشكل داخل الأسرة.

وبغية القضاء على التصورات الجنسانية النمطية والعنف الجنساني، اضطلعت مؤسسات ثقافية وترفيهية في الجمهورية بمهمة محددة تتمثل في شرح عدم قانونية خطف العرائس وتزويج الفتيات القاصرات.

وفي إطار مشاريع المنظمات الدولية، تقدّم المساعدة في شرح المشكلات الجنسانية عن طريق إنتاج أفلام وثائقية عن مواضيع جنسانية، ويجري تدريب الصحفيين على التخصص في الدراسات الجنسانية، وتطوير التعليم الجنساني في الجامعات.

٦-٧ الحد من جميع أشكال العنف ضد المرأة

من بين النتائج الإيجابية للجهود التي بُذلت لمكافحة العنف ضد المرأة التي تحققت في الفترة قيد الدراسة، إقرار قوانين في جمهورية قيرغيزستان بشأن الحماية الاجتماعية - القانونية ضد العنف في الأسرة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإقرار إضافات لقانون المسؤولية الإدارية في جمهورية قيرغيزستان في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

كما أُقر قانون جمهورية قيرغيزستان لحظر الاتجار بالبشر ومكافحته، بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. ووفقا لهذا القانون، ينص القانون رقم ١ بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بشأن إدخال تغييرات وإضافات على قانون العقوبات في جمهورية قيرغيزستان، على زيادة المساءلة عن الاتجار بالبشر وعن تنظيم الهجرة غير الشرعية. وقد اعتُمد برنامج الحكومة للتدابير الخاصة بمكافحة النقل غير المشروع للأشخاص والاتجار بالبشر في جمهورية قيرغيزستان في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥، الذي صدق عليه الرئيس بالمرسوم الرئاسي رقم ٩٤ بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وتم تنفيذه بمشاركة إيجابية من المجلس الوطني الذي رفع تقريرا إلى الرئيس عن مكافحة النقل غير المشروع للأشخاص والاتجار بالبشر. ويجري العمل في إطار هذا البرنامج لتحسين التشريعات الوطنية، وزيادة الوعي بالمشكلة بين المسؤولين في الحكومة وبين السكان بشكل عام، من خلال عدة حلقات دراسية ودورات تدريبية، وتوفير مواد إعلامية، وتهيئة أماكن للإيواء وخطوط ساخنة لضحايا الاتجار بالبشر.

وفي إطار مشروع ''على الطريق نحو عالم خال من العنف'' الذي نُفذ بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وطبقا لقانون جمهورية قيرغيزستان بشأن الحماية الاجتماعية – القانونية من العنف ضد الأسرة، تمت صياغة وتطبيق تعديلات على التشريع الجمهوري. كما وضعت استمارة للحسابات الإحصائية للإدارات تتيح جمع بيانات عن حالات العنف المترلي والتدابير التي اتخذت في هذا الصدد، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية – الديمغرافية بشأن مرتكبي الجرائم والضحايا في حالات العنف المترلي. كما وضعت استمارة التقرير الإحصائي VTS-1 ''أوضاع الجريمة في جمهورية قيرغيزستان''، وهي الاستمارة التي تحتوي على مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس للضحايا وتتضمن صورا فوتوغرافية لهم. وهناك إضافة للسجل المحوسب للقانون الإداري تتضمن بيانات الضحية. كما وُضع برنامج حاسوبي لمديرية إدارة المعلومات في وزارة الشؤون الداخلية لجمهورية قيرغيزستان بغرض وضع الاستمارات الإحصائية الجديدة المذكورة أعلاه موضع الاستخدام. وأصبحت استمارات أوامر الحماية والتعليمات اللازمة للاستخدام موضع التطبيق العملي إعمالا بالمرسوم رقم ٣٨٨ لوزارة الشؤون الداخلية الصادر بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وترد استمارة المحاسبة الإحصائية الفردية عن مراكز الأزمات في الجمهورية والبيانات الخاصة بأنشطة هذه المراكز ضمن المجلد الذي ينشر سنويا متضمنا إحصاءات مفصلة بحسب نوع الجنس تحت عنوان ''المرأة والرجل في جمهورية قيرغيزستان''.

وقد اتخذ المسؤولون عن تنفيذ خطة العمل الوطنية ونظراؤهم المشاركون في تنفيذ الخطة سلسلة من التدابير المصممة من أجل زيادة المعرفة بين المسؤولين في الدولة والجمهور العام بمشكلة العنف ضد المرأة، وذلك بعقد حلقات دراسية ودورات تدريبية وإصدار مواد إعلامية، وللنهوض أيضا بمستوى الوعي العام بعدم السماح بسلوكيات العنف؛ وقُدمت مساعدات عملية إلى ضحايا العنف، كما تم تحليل أسباب المشكلة ونشر مواد إعلامية عن مكافحة العنف.

واتخذت تدابير لزيادة مراعاة الفوارق بين الجنسين بين المسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاة بشأن المسائل المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وقد نظم معلمو أكاديمية وزارة الشؤون الداخلية مع الخبراء المستقلين الذين حصلوا على دعم من الوكالات الدولية، دورات تدريبية خاصة وقاموا باعتمادها، كما نشروا وسائل إيضاح وعقدوا سلسلة من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية.

كما أعدت وسائل إيضاح للمدرسين، ولمجموعة عريضة من المتخصصين العاملين في مجال تعليم الأطفال، ووضعت برامج تعليمية لتلاميذ الصفوف العليا ودورات لطلبة كليات التربية على تلافي العنف وعلى التسامح والسلوكيات الآمنة.

ووضعت لجنة الإحصاءات الوطنية في جمهورية قيرغيزستان إطارا منهجي لإجراء التحقيقات في أعمال العنف ضد المرأة والأطفال. وسعيا وراء الترويج للمسؤولية المدنية على المستوى المحلي ولإسباغ الحماية على المرأة ضد العنف على أساس مبادئ التعبئة الاجتماعية في قرى منطقتي أوش وباتكين، شكل الفرع الجنوبي من اتحاد ''الماس'' ١٨ مجموعة من مجموعات الدعم الذاتي في إطار مشروع ''تنظيم استجابة منسقة للعنف الأسري''.

وتسعى المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بدعم من الوكالات الدولية، إلى تشجيع تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، ويشكل هذا أحد العناصر الرئيسية في مبدأ إصلاح نظام السجون في جمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠١٠. وقد اتخذت مجموعة كبيرة من التدابير بهدف إعلام الجمهور العام بمشكلة العنف المرتبط بنوع الجنس؛ وتتراوح هذه التدابير بين عقد حلقات دراسية، ودورات تدريبية لمختلف المجموعات المستهدفة، وتخصيص أجزاء خاصة من وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والبث التلفزيوني إلى إجراء دراسات استقصائية، وتنظيم رحلات للمسرح المتنقل وحملات إعلامية.

٨ - **وطبقا للتقرير، فإن ميزانية الحكومة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ تتضمن أيضا زيادة في الاعتمادات المخصصة لتمويل مشروعات المنظمات غير الحكومية والبرنامج الحكومي لدعم المنظمات غير الحكومية (٢٠٠٧-٢٠١٠) (الفقرات من ٤٦ إلى ٥٠). والمرجو إعطاء معلومات عن تنفيذ هذا البرنامج، بما في ذلك المعلومات التي تم جمعها منذ عام ٢٠٠٥ عن تمويل المنظمات غير الحكومية بشكل عام، والمنظمات النسائية غير الحكومية بشكل خاص. كما نرجو تقديم معلومات عن وضع مشروع القانون بشأن المسؤولية الاجتماعية للحكومة، والذي سيسهل طبقا لما جاء في التقرير (الفقرة ٤٧) مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة أكثر نشاطا في معالجة مشكلات الدولة.**

لا توجد أي اعتمادات في مشروع الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩ لتمويل المشروعات التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن هناك مدفوعات من الميزانيات المحلية إلى مراكز الأزمات لتغطية تكاليف استئجار المقار ودفع تكاليف الكهرباء والمياه الساخنة والباردة، والتدفئة، كما حدث في مركز أزمات ''سيزيم'' في السنوات الثلاث الأخيرة.

وبمقتضى القرار رقم ٢٠٠ الصادر عن حكومة قيرغيزستان في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، تم الاتفاق على مبدأ للتعاون بين الرابطات العامة، والصناديق الاجتماعية (منظمات

غير حكومية) والأجهزة الحكومية في جمهورية قيرغيزستان. وبتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمد قانون الولاية الاجتماعية للدولة، الذي أرسى الأساس القانوني والتنظيمي الذي يعتمد عليه تدبير النفقات الحكومية وتوزيعها على البرامج الاجتماعية ويستخدم في تنفيذها.

وفي عملية البرنامج الحكومي ''الجيل الجديد''، نفذت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية في جمهورية قيرغيزستان ٤٣ مشروعا اجتماعيا في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار ولايتها الاجتماعية. وكان الهدف من هذه المشاريع هو تقديم المساعدة إلى الأسر الفقيرة والأخذ بيدها للخروج من دائرة الفقر.

**العنف ضد المرأة**

**٩ - المرجو إعطاء وصف للعقبات التي تعترض التنفيذ السليم لقانون الحماية الاجتماعية والقانونية ضد العنف المترلي، وكذلك قانون المسؤولية الإدارية المعدل وما هي التدابير المتوخاة لتعزيز آلية تنفيذه. وهل من المنتظر إعادة النظر في القوانين السارية بهدف تجريم جميع أعمال العنف ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج؟ المرجو إعطاء معلومات مفصلة عن العنف الجنسي، بما في ذلك التحرش في مواقع العمل والجهود المبذولة للقضاء عليه.**

يجعل قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف الأسري، والمرسوم رقم ٣٨٨ بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الصادر عن وزارة الشؤون الداخلية الذي يحدد ممارسة أجهزة الشؤون الداخلية في إصدار أوامر حماية مؤقتة والاحتفاظ بسجلات إحصائية، من العنف الأسري فعلا إجرامياً. وتقترن أهم العقبات - الموضوعية أو الذاتية - القائمة حاليا أمام تحسين الاستجابة لحوادث العنف المترلي والعنف ضد المرأة، أساسا بالقوالب النمطية، وهي القوالب الموجودة في المجتمع والتي تنبع من إحجام الضحايا عن ''نشر غسيلهم القذر علناً''، ونقص الوعي لدى النساء والأطفال والمسنين (وهم أكثر طبقات المجتمع ضعفاً فيما يتعلق بمشكلة العنف المترلي) بحقوقهم الدستورية في مجال الحماية من العنف والقسوة وضمان المساواة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، ونقص المعلومات لدى النساء وغيرهم من الضحايا المحتملين للعنف بوجود ما يحميهم قانوناً.

وهناك عوامل أخرى تلعب دورها أيضا، مثل عدم وجود معرفة لدى العاملين في أجهزة الشؤون الداخلية، بالنواحي القانونية للرد بصورة عملية على العنف المترلي، والجهل بكيفية التعامل مع ضحايا العنف ومراكز الأزمات. ولهذا السبب، أصدرت وزارة الشؤون الداخلية توجيها خاصا برقم ٣٢٥ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، حددت فيه الطرائق التي يمكن أن تجعل عمل هؤلاء أكثر فائدة وفعالية. ويشترط هذا التوجيه إجراء اختبارات على المفتشين

في أقسام الشرطة ومكاتب العمل العامة للوقوف على مدى معرفتهم بالقواعد القانونية التي تحكم عملهم في مجال مكافحة العنف الأسري، وتحسين قدراتهم على إمساك الدفاتر وجمع المعلومات وعرضها في تقارير إحصائية. وينبغي أن يتوافر للخدمات المقدمة الوثائق اللازمة لها (استمارات للحصول على أوامر للحماية المؤقتة).

ومن أجل إعادة النظر في القوانين السارية وتجريم العنف ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، تجري وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية قيرغيزستان تحليلا للتشريعات السارية بحسب نوع الجنس.

وتنبع العوامل المحددة التي تعوق التنفيذ السليم لقانون الحماية الاجتماعية والقانونية من العنف الأسري، من الأسباب الاجتماعية والمحلية، ومن الجهل بالقانون لدى الجماهير بشكل عام. فتحسين الامتثال للقانون هو مسألة احترام للمساواة بين الجنسين في كل مكان، وتحسين المعرفة بأحكام الاتفاقية، وبقوانين الجمهورية بشأن العنف الأسري بين الجماهير وبين العاملين في إنفاذ القانون والأجهزة القضائية. ومن الممكن القيام بذلك بعقد حلقات دراسية مواضيعية، وتنظيم دورات تدريبية ومناقشات الموائد المستديرة، وعمل برامج تلفزيونية يظهر فيها ممثلون عن الهيئات الحكومية، وأجهزة إنفاذ القانون والأجهزة القضائية، ومراكز الأزمات والمنظمات الدولية، ونشر كتيبات وملصقات مناسبة من جميع الأشكال تحذر من العنف.

وبدراسة الإحصاءات عن الجرائم التي ارتكبت ضد النساء في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، تبين حدوث انخفاض ملموس في الاعتداءات الجنسية ضد النساء: فتحت المادة ١٢٩ (الاغتصاب) كانت هناك ٥١٤ حالة في عام ٢٠٠٦ و ٤٣٨ حالة في ٢٠٠٧، وتحت المادة ١٣٠ (الأفعال الجنسية السرية) كانت هناك ٣٢ حالة في عام ٢٠٠٦ و ٣٠ حالة في عام ٢٠٠٧؛ وتحت المادة ٣٢ (الاتصال الجنسي غير المشروع وغيره من الأعمال غير المشروعة ذات الطبيعة الجنسية) كانت هناك ٢٦ حالة في عام ٢٠٠٦ و ٢٢ حالة في عام ٢٠٠٧، وتحت المادة ١٣٣ (أعمال الفسق) كانت هناك ٨ حالات في عام ٢٠٠٦ و ٨ حالات في عام ٢٠٠٧.

**١٠ - ويرجى تقديم معلومات عن التدابير الملموسة التي اتخذتها الدولة الطرف للتحقيق في جميع حوادث العنف ضد المرأة، وما إذا كانت هذه الحوادث قد وقعت في البيوت أو في أماكن العمل أو داخل المجتمع أو المجتمعات المحلية، وعن تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة ومعاقبتهم، وتقديم الدعم والتعويض الكافيين للضحايا، وتوفير مراكز كافية للأزمات/ أماكن إيواء/بيوت آمنة، وتقديم المشورة لضحايا العنف من النساء. ويرجى أيضا تقديم**

**بيانات عن أحداث العنف المترلي وتوضيح ما إذا كانت هناك طريقة منهجية لجمع البيانات ونشرها عن جميع أشكال العنف ضد المرأة في جميع المراحل، ابتداء من الشكوى وانتهاء بإجراء التحقيق.**

تتخذ أجهزة الشؤون الداخلية في الجمهورية خطوات للتحقيق في جميع حوادث العنف ضد المرأة، باستخدام القوانين الجنائية والإدارية والخاصة التي تحدد عناصر الجرائم موضع التحقيق، والأنواع المختلفة للجرائم والعقوبات التي تطبق عليها. وقد وضعت استمارات للتقارير الإحصائية لتسجيل حوادث العنف المترلي بحسب نوع الجنس، وإصدار أوامر للحماية المؤقتة. وخلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨، تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٥ حادثة عنف أسري، قدم منها ٨٠٦ ١ حالة للمحاكمة. ولم تتخذ إي إجراءات في جميع الحالات الأخرى. وكان من بين هذه الحالات ٤٠ حالة قدمت للمحاكمة لمخالفات إدارية.

وتبين التقارير عن هذه الحوادث أن هناك ٩٥٠ ٤ شخصا تعرضوا للعنف المترلي، من بينهم ٠٩٨ ٤ امرأة و ٣٠٢ من الرجال و ٥٥٤ طفلاً. وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت أجهزة الشؤون الداخلية ٢٩٦ أمرا للحماية المؤقتة، من أجل حماية ضحايا العنف المترلي.

١١ - **يشير التقرير إلى أن ضحايا العنف يلجأون إلى مراكز الأزمات أكثر مما يلجأون إلى مراكز إنفاذ القانون (الفقرة ١٣١). فما هي الجهود المبذولة لتزويد النساء اللواتي يتعرضن للعنف بفرص الذهاب إلى آليات العدالة والحصول على علاج عادل وفعال للأذى الذي تعرضن له؟ وهل هناك حملات توعية قانونية لتعريف النساء بحقوقهن وبالوسائل المتاحة للعلاج؟ وما هي التدابير والبرامج الموجودة لتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، ورجال الشرطة والقضاء، والعاملين في المجالين الطبي والاجتماعي، على أسباب العنف ضد المرأة ونتائجه، بحيث يمكن زيادة حساسيتهم إلى احتياجات ضحايا العنف وأسرهن؟**

وفي عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وبمشاركة من خبراء مستقلين وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تم إعداد دليل للعاملين في أجهزة الشؤون الداخلية حول مشكلة مكافحة العنف المترلي. وقد صممت بعض أجزاء الدليل من أجل تحسين كفاءة العاملين في أجهزة الشؤون الداخلية من الجنسين، كما تناول الدليل جوانب عملية من عملهم في مكافحة العنف الأسري.

وفي الأكاديمية الملحقة بوزارة الشؤون الداخلية، تظهر المشكلات الجنسانية في مناهج جميع دورات التطور الوظيفي المستمر على جميع المستويات، بما في ذلك الدورات الداخلية والدورات التي تُعطى بالمراسلة للعاملين، والدورات التدريبية للعاملين الجدد في الإدارة، والتدريب أثناء العمل.

وفي عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، نُظمت دورة لمجموعة من ٢٠٠ موظف في بشكيك. كما نُظمت دورة أخرى في مقاطعة إيسيك - كول، وهي الدورة التي ستعمم في جميع مقاطعات الجمهورية.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، نَظم المدربون في الأكاديمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية، دورة تدريبية على قضايا الجنسين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التابعة لمنتدى المرأة، لممثلي أجهزة المجتمعات المحلية والقائدات من النساء. وعن طريق مراكز الوقاية العامة، التي أنشئت لتنفيذ قانون الجمهورية لمنع الجريمة، ينتظر أن تتعاون الشرطة مع أجهزة الحكومة المحلية، ومراكز الأزمات، والمؤسسات الطبية، في مساعدة ضحايا العنف.

وفي عام ٢٠٠٧، وكجزء من حملة ''١٦ يوما دون عنف''، عُقد اجتماع في الأكاديمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية بين المعلمين والمشاركين في الدورات (١ ٢٠٠ في مجموعهم) مع ضباط شرطة من النمسا. وطُرح موضوع أعقبته مناقشة حول الكيفية التي عالجت بها النمسا مشكلة انتشار العنف الأسري، وتم توزيع العديد من الكتيبات الإعلامية والمواد المتخصصة.

**١٢ - ما هي الجهود التي تُبذل الآن لضمان تخصيص موارد كافية في ميزانية الحكومة للأنشطة المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك الموارد اللازمة لتنفيذ مختلف المبادرات وخطط العمل الواردة في التقرير؟**

تم تخصيص ما يقرب من ثلاثة ملايين سوم لتنفيذ خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومن المقرر تخصيص مبلغ مماثل لتنفيذ خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وقد أبرمت وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية قيرغيزستان اتفاقية مع مركز بحوث العمليات الديمقراطية، الذي سيقوم بتدريب العاملين بدعم مالي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتم إعداد طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالبرنامج المقرر لفريق العمل المشترك بين الوكالات لمكافحة العنف ضد المرأة.

## الاتجار بالأشخاص

**١٣ - أشار التقرير إلى اعتماد المرسوم الرئاسي رقم ٩٤ بشأن تدابير مكافحة تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع في الدولة الطرف، والذي اعتمد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الفقرة ١٧٣)، وإلى برنامج تدابير يستمر حتى عام ٢٠٠٥. يرجى وصف التدابير الملموسة التي اتخذت لتنفيذ برنامج التدابير الذي استمر حتى عام ٢٠٠٥ وتحديد التدابير الجديدة التي اعتمدت بعد عام ٢٠٠٥. كما يرجى تقديم إحصاءات مفصلة وحديثة عن عدد الجرائم الجنائية التي عُرضت أمام المحاكم وعدد الإدانات الصادرة في هذا السياق.**

بغية منع وقمع حالات تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع، أقرّ المرسوم الرئاسي رقم ٩٤ الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ برنامجا للتدابير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لمكافحة تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع في جمهورية قيرغيزستان، وأنشأ المرسوم المجلس الوطني لمكافحة تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع، ويرأس هذا المجلس رئيس جمهورية قيرغيزستان.

وبغية تحسين تشريعات قيرغيزستان بشأن منع الاتجار بالأشخاص، اعتمد قانون بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ووضع هذا القانون الأسس التنظيمية والقانونية من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ووضع الترتيبات اللازمة لتنسيق أنشطة الوكالات التي تكافح الاتجار بالأشخاص وسلسلة من التدابير لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

وتم تعزيز المسؤولية الجنائية عن الاتجار بالأشخاص (المادة ١٢٤) وعن تنظيم الهجرة غير المشروعة (المادة ٢٠٤، الفقرة ١). وأضيفت جرائم جديدة إلى مدونة المسؤولية الإدارية في جمهورية قيرغيزستان، مثل الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بتبني طفل (الفقرة ٢، المادة ٦٦)، وتهريب أشخاص أو نقل مواطنين من جمهورية قيرغيزستان عبر حدود دولة جمهورية قيرغيزستان (المادة ٣٩١، الفقرة ١).

وينص قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن حماية حقوق الشهود والأطراف المتضررة وسائر المشاركين في الإجراءات الجنائية على استعمال مجموعة من التدابير لتوفير حماية رسمية للشهود وللأطراف المتضررة ولسائر المشاركين في الإجراءات الجنائية، بما في ذلك تدابير الأمن والحماية الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر.

وقد صادقت جمهورية قيرغيزستان على عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاها الإضافيان المؤرخان ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠:

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛
- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه.

وبقصد تعزيز فعالية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمنع الاتجار بالأشخاص، اتخذ مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة قرارا لإنشاء برنامج للتعاون للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بين الدول الأعضاء في الرابطة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وكجزء من برنامج التدابير المتعلقة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لمكافحة تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع، جرى الاضطلاع بحملات دعائية إعلامية في جميع أنحاء البلد لزيادة الوعي لدى الجمهور بمخاطر الهجرة غير المشروعة ولمكافحة الاتجار بالأشخاص. وبدعم من بعثة أوفدت من المنظمة الدولية للهجرة إلى جمهورية قيرغيزستان وبدعم من منظمة وينروك الدولية، أُعدت مادة إعلامية ووزعت على العمال المهاجرين المحتملين وجرى تنظيم برامج إذاعية وتلفزيونية وبرامج حوار في وسائط الإعلام ونشرت مقالات في هذا الشأن. وأنشئت خطوط هاتفية للمساعدة في مدينتي بيشكك وأُوس.

ويقدم مركز علاج الأزمات النفسية التابع لمنظمة ''الشعور'' (Sezim) العون لضحايا الاتجار بالأشخاص. وفي أوش، أنشئ مركز التكيف وإعادة تأهيل القصّر لتقديم المساعدات الاجتماعية والقانونية وإعادة الإدماج إلى الأطفال من ضحايا الاتجار بالبشر. وعلى مدى الفترة من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠٠٧، قدم هذان المركزان المساعدات إلى نحو ٦٥٠ شخصاً من ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك ضحايا العمل القسري (٧٢ في المائة) وضحايا الاستغلال الجنسي (٢٨ في المائة) وخص المرأة نسبة ٦٦ في المائة من مجموع عدد الضحايا وخص القصّر ١٣ في المائة.

وأدى تنفيذ برنامج التدابير المتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لمكافحة تصدير الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع في جمهورية قيرغيزستان إلى إحداث تحسن كبير في فعالية الإجراءات التي اتخذتها الوكالات الحكومية لمكافحة تجارة الرقيق الحديثة.

أما الإدانات عن الجرائم التي تندرج تحت المادة ١٢٤ (الاتجار بالأشخاص) في القانون الجنائي في جمهورية قيرغيزستان فكانت كما يلي: ستة أشخاص في سنة ٢٠٠٢؛ ولا أحد في سنة ٢٠٠٣؛ وخمسة أشخاص في سنة ٢٠٠٤؛ وثلاثة أشخاص في سنة ٢٠٠٥؛ وسبعة أشخاص في سنة ٢٠٠٦؛ و ١٦ شخصاً في سنة ٢٠٠٧؛ وثمانية أشخاص في النصف الأول من سنة ٢٠٠٨.

**١٤ - يشير التقرير إلى البحوث التي كشفت عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال جنبا إلى جنب مع استغلال المرأة (الفقرة ١٦٤). فما هي التدابير التي اتخذت لمعالجة العوامل الجذرية، بما في ذلك العوامل الخارجية، التي تشجع على الاتجار بالنساء والفتيات في البغاء، بهدف تحسين حماية حقوق النساء والفتيات ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم؟ وهل وضعت برامج لمعالجة ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وذلك عن طريق جملة أمور، منها التدريب على العمل وتقديم المساعدة القانونية والرعاية الصحية السرية، وإن كان قد تم وضع تلك البرامج، فما هي الموارد التي تم تخصيصها لهذا الغرض؟**

اعتمد قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية قيرغيزستان. وتنص خطة العمل على سلسلة من التدابير، من بينها معالجة وإعادة تأهيل ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري وإدماجهم في المجتمع، في شكل تدريب وظيفي، وتقديم المساعدة القانونية والرعاية الصحية السرية.

ويضطلع بالكثير من الأنشطة في جمهورية قيرغيزستان من خلال البرامج التي تقدم المساعدات الطبية والاجتماعية والقانونية السرية إلى أفراد الجماعات المشاركة في سلوكيات تنطوي على خطر كبير. وتقدم العيادة الطبية التابعة للمنظمة غير الحكومية ''ناوخمولية'' (Nauchmedlait) التي أنشئت بمبادرة من منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٩٨، الرعاية الصحية دون مقابل إلى أفراد الجماعات المعرضة للخطر. وبحلول سنة ٢٠٠٨، كان موظفو العيادة قد قدموا رعاية لحوالي ٠٠٠ ٥ من العاملين في المجالات الجنسية وغيرهم من أفراد الجماعات المعرّضة للخطر الذين تلقوا علاجاً. وأُتيح لأفراد الجماعات المعرضة للخطر، دون كشف هويتهم، سبل الحصول على خدمات اختصاصيين ماهرين في طب الأمراض الجلدية والأمراض التناسلية، وطب النساء وطب المسالك البولية على أساس تطوعي بين أنداد، وتعقد دورات مصغرة بشأن مختلف المواضيع الطبية لأفراد الجماعات المعرَّضة للخطر.

## مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

**١٥ - إن القانون الانتخابي الجديد، الذي أدخل تدابير إيجابية خاصة، يستحق الثناء، وقد أظهر نتائج إيجابية حتى الان. وبالنظر إلى النظام الحالي للقوائم الحزبية، فهل من المتوخى اتخاذ تدابير جديدة لأجل ضمان إحلال نساء محل عضوات البرلمان المنتخبات اللائي يتم استبدالهن؟ يرجى توضيح ما إذا كان من المتوخى إدخال نظام للحصص القائمة على نوع الجنس في انتخابات مجالس القرى القادمة في عام ٢٠٠٨؟**

لم تحدد تشريعات جمهورية قيرغيزستان إجراء من أجل إحلال نساء محل عضوات البرلمان المنتخبات اللائي يتركن البرلمان.

ووفقاً للمادة ٧٩ من قانون الانتخابات في قيرغيزستان، يحق لمواطني جمهورية قيرغيزستان الذين يبلغون ٢٠ سنة من العمر على الأقل ويعيشون على أرض الكيانات الإدارية/الإقليمية التي يتبعونها، الترشيح للانتخابات كمندوبين في البرلمان المحلي.

**الجنسية**

**١٦ - يرجى توضيح ما إذا كانت هناك أي تطورات بشأن اعتماد مشروع التعديلات في قانون الجنسية من أجل ضمان اتساقه مع أحكام الاتفاقية (الفقرة ٢٢٢).**

وفقا للمادة ١٢ من قانون الجنسية في جمهورية قيرغيزستان: (١) أي طفل يكون والداه وقت ولادته مواطنين في جمهورية قيرغيزستان يصير مواطنا في جمهورية قيرغيزستان، بغض النظر عن مكان ولادته؛ (٢) عندما تكون للوالدين جنسيتان مختلفتان، وكان أحد الوالدين مواطنا في جمهورية قيرغيزستان، تتقرر جنسية الطفل، بغض النظر عن مكان ولادته، باتفاق خطي بين الوالدين؛ (٣) عندما يكون أحد والدي الطفل وقت ولادته مواطناً في جمهورية قيرغيزستان، والوالد الآخر عديم الجنسية أو ليس له جنسية معروفة، يصير الطفل مواطناً في جمهورية قيرغيزستان بغض النظر عن مكان ولادته؛ (٤) أي طفل يولد على أرض جمهورية قيرغيزستان ويكون والداه عديمي الجنسية ويقيمان بشكل دائم في جمهورية قيرغيزستان، يصير مواطنا في جمهورية قيرغيزستان؛ (٥) أي طفل يوجد على أرض جمهورية قيرغيزستان ووالداه الاثنان من جنسية غير معروفة يصير مواطنا في جمهورية قيرغيزستان.

**القوالب النمطية والتعليم**

**١٧ - يلاحظ التقرير أن "القوالب النمطية لا تزال قائمة وتؤثر في دور المرأة ومكانتها في المجتمع والسياسة والحياة الأسرية في قيرغيزستان، كما تؤثر في وضع المرأة ليس فحسب في مجالات التمثيل السياسي وصنع القرار والأنشطة الاقتصادية، بل على مستوى الحياة اليومية أيضا" (الفقرة ٩٥). فيرجى توضيح ما إذا كان قد تم إجراء تحليل لمدى تأثير المبادرات المختلفة التي اضطلعت بها الدولة الطرف لتحديد المصاعب الرئيسية، وما إذا كان من المتوخى اتخاذ أي إجراء علاجي للقضاء على المواقف القائمة على السلطة الأبوية والقوالب النمطية التي لا تزال قائمة وتنكر المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع والسياسة والحياة الأسرية، وما إلى ذلك.**

بغية تغيير القوالب النمطية التي تؤثر على دور ومكانة المرأة في المجتمع وفي السياسة والحياة الأسرية، تتخذ وزارة التعليم والعلوم في جمهورية قيرغيزستان حاليا إجراءات في مجالات التعليمي النظامي وغير النظامي. ويوجد حاليا ١٢ مركزا لتعليم الكبار في جميع مناطق جمهورية قيرغيزستان، حيث تقدم التعليم المهني والتدريب الإضافي والدورات الأكاديمية من أجل إكمال التعليم الأساسي. وتتناول الدورات الدراسية المواضيع التالية: ''القيادة النسائية''، ''المرأة في مجال التنمية الاجتماعية''، ''مدرسة الديمقراطية''، ''الحياة والسياسة''، و ''التحول من النزاع إلى التعاون''. وتتألف جميع الدورات الدراسية من ٣٠ ساعة دراسة أكاديمية.

ووضع برنامج إذاعي دائم (Ayalzat) موجّه للمرأة باللغات القيرغيزية والروسية والأوزبكية. وتعرض قنوات التلفزيون معلومات عن إدراج المرأة في العمليات السياسية في قيرغيزستان.

وقد أثبتت مدرسة القيادة النسائية مدى أهميتها كما أثبتت ذلك مدرسة الزراعة النسائية التي تعرض طائفة عريضة من البرامج التعليمية بشأن الزراعة بمقتضى شروط السوق الحرة. وما فتئ مركز دراسة الرأي العام والتنبؤ، الذي يدعمه المكتب الإقليمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في آسيا الوسطى يقدم التدريب للريفيات في مجال أساسيات الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر.

**١٨ - يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لإدماج المساواة بين الجنسين وقواعد حقوق الإنسان في المناهج الدراسية والكتب المدرسية.**

اضطلع في المؤسسات التعليمية العامة في جمهورية قيرغيزستان، بحملة مخططة للتوعية بشأن حقوق الإنسان في إطار مواضيع مثل ''الإنسان والمجتمع'' و''الأخلاقيات''. ويشمل الموضوع الإلزامي ''الأخلاقيات'' تدريس معايير السلوك الإنساني للأطفال ويوضح توقعات المجتمع من حيث توافر الصفات الروحية والأخلاقية للفرد. وتعتبر الدورة الدراسية جزءا أساسيا من المنهاج الدراسي المقرر ويجري تدريسها من الصف الأول حتى الصف الحادي عشر. وتتناول بعض فروع الموضوع مسائل خاصة بالأسرة والعلاقات الأسرية، وهي تشمل جميع مستويات التعليم المدرسي؛ ويُدرس في الصف التاسع موضوع في دورة دراسية مستقلة عن ''الأسرة''. ويشتمل المنهاج الدراسي ''الإنسان والمجتمع'' في الصفين العاشر والحادي عشر على عنصر خاص بالموضوع الجنساني.

ولا بد أن يحتوي تقييم الكتب الدراسية المنشورة ومطبوعات وكتيبات التدريس على عنصر خاص بالموضوع الجنساني.

**١٩ - يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة، أو المزمع اتخاذها، لتعزيز تهيئة بيئة تعليمية تقضي على جميع العقبات التي قد تعيق تمتع المراهقات الحوامل والأمهات الصغيرات بدراستهن، بما في ذلك مرافق رعاية الطفل التي يمكن الوصول إليها فعليا، وتشجيع أولئك الأمهات الصغيرات المسؤولات عن رعاية أطفالهن على إكمال دراستهن.**

ينص دستور جمهورية قيرغيزستان والقانون المتعلق بالتعليم وكذلك اللوائح التي تتناول أنشطة المؤسسات التعليمية والبرامج الوطنية في ميدان التعليم على أن المواطنين في جمهورية قيرغيزستان يتمتعون بالمساواة في الحقوق في التعليم بغض النظر عن الجنس، وهذا يلقى الاحترام في جميع المراحل والمستويات في عملية التعليم.

ووفقا للمادة ٣٢ من قانون الطفل، يحق لكل طفل التمتع بتعليم مدرسي مجاني في المؤسسات التعليمية العامة بالدولة. وتقضي المادة ٣ من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن التعليم بأن للمواطنين في الجمهورية الحق في التعليم بغض النظر عن الجنس والجنسية واللغة والمركز الاجتماعي ونوع وطبيعة وظائفهم، وديانتهم ومعتقداتهم السياسية والدينية. إضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٤ من القانون على المناهج التعليمية التي يتعين تنفيذها بطريقة تراعي احتياجات وقدرات الطلبة وأنه يمكن للتعليم أن يتخذ الأشكال التالية: دورات دراسية داخلية، ودورات دراسية داخلية بالإضافة إلى المراسلة أو دورات دراسية مسائية، دورات دراسية بالمراسلة، التعليم عن بُعد، أو الدراسة الخارجية، فضلا عن التعليم الأسري والفرد على مستويات ما قبل الدراسة وأثناء الدراسة والتعليم خارج المدارس.

**العمالة**

**٢٠ - يشير التقرير إلى أن وضع المرأة في سوق العمل لا يزال غير متساوٍ مع وضع الرجل، حيث ما زالت البطالة أعلى بين النساء، وما زال هناك تباينات كبيرة بين أجور المرأة والرجل (الفقرات ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٧٣). فيرجى توضيح التدابير المزمع اتخاذها للقضاء على الممارسات التمييزية من جانب أصحاب العمل لضمان التقيد الكامل بأحكام الدستور، وقانون العمل والقانون المعني بأساسيات ضمانات الدولة للمساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص؛ وضمان حقوق المرأة والرجل في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي والعمل المتساوي القيمة.**

تتماشى المادة ٩ من قانون العمل في جمهورية قيرغيزستان (حظر التمييز في مكان العمل) مع الصكوك الدولية بشأن المساواة بين الجنسين. ويحدد الفصل ٢٤ من قانون العمل الجوانب الخاصة التي تنظم توظيف النساء وغيرهن من الأشخاص ذوي المسؤوليات الأسرية،

الذين لديهم ضمانات إضافية في علاقاتهم مع أرباب العمل. واستجابة للعدد الأكبر من النساء اللاتي يعملن في القطاع الاقتصادي والمهن ذات الأجور المنخفضة، ازدادت أجور المرشدين الاجتماعيين اعتبارا من عام ٢٠٠٦ بنسبة تتراوح بين ٤٥ في المائة و ٨٠ في المائة.

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فإن قانون جمهورية قيرغيزستان المتعلق بإدخال تعديلات على قانون العمل في جمهورية قيرغيزستان، الذي ينص على منح إجازة للوالدين حتى يبلغ الطفل الثالثة من العمر، وكذلك – بالاتفاق بين الطرفين – لتخفيض مدة إجازة الوالدين حتى يبلغ الطفل نصف سنة من العمر، فقد منحت على أساس الأمن على العمل خلال فترة الغياب.

ووفقا للأنظمة المتعلقة باستحقاقات المرض واستحقاقات الأمومة، التي أُقرّت بالمرسوم الجمهوري رقم ٥٧٦ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يُدفع استحقاق الأمومة لمدة ١٢٦ يوما تقويميا، و١٤٠ يوما تقويميا في حالات مضاعفات الولادة، أو تعدد المواليد. ويدفع استحقاق الولادة إلى النساء اللاتي يعملن في المناطق الجبلية العالية، بنسبة ١٠٠ في المائة من المرتب لمدة ١٤٠ يوما تقويميا، و ١٥٦ يوما تقويميا في حالات حدوث مضاعفات في الولادة، و ١٨٠ يوما تقويميا في حالة تعدد المواليد. ويُستخدم سلم وطريقة موحدتين لحساب الاستحقاقات للعاملين في جميع المؤسسات، مهما كان شكل ملكيتها. فخلال أيام العمل العشرة الأولى، تُقيد الدفعات بنسبة ١٠٠ في المائة من الدخل المكتسب على صندوق الأجور، ومنذ اليوم الحادي عشر تُقيد على ميزانية الجمهورية وتزداد من ٧ إلى ١٠ أضعاف النسبة المحددة. ويبلغ متوسط استحقاق الأمومة حاليا ٣٢ في المائة من الحد الأدنى من ميزانية المستهلك. ووفقا للنظام المذكور أعلاه، يُحسب استحقاق المرض على أساس معيار موحد لكل من الرجال والنساء.

ولأسباب بيولوجية وفسيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية تكون المرأة أكثر عُرضة للمعاناة من الإصابات والتوتر الجسدي، لذا فإن قانون العمل (المادة ٣٠٣) والقانون المتعلق بحماية العمالة (المادة ٨) في جمهورية قيرغيزستان يقيِّدان عمالة المرأة في الأعمال الشاقة أو العمل في ظروف عمل ضارة وخطيرة.

وتقوم هيئات تفتيش الدولة برصد الامتثال لحقوق العمال ومعايير وقواعد حماية المرأة في العمل والإشراف عليها، وتكفل عدم إخضاعها إلى أعمال غير قانونية من قبل أصحاب العمل والمسؤولين وغيرهم من الموظفين في المؤسسات ممن هم في موقع المسؤولية.

وفي مجال تغطية المعاشات التقاعدية في قيرغيزستان، تتمتع المرأة ببعض الامتيازات. فقد أدخلت تعديلات عديدة على القانون رقم ٥٧ بشأن التأمينات الاجتماعية للمعاشات

التقاعدية الحكومية المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. إذ تتقاعد المرأة وتحصل على معاش تقاعدي قبل ٥ سنوات من سن التقاعد للرجال، والفترة التي تجعلها مؤهلة للحصول على المعاش التقاعدي أقصر بخمس سنوات. والمرأة التي تنجب ثلاثة أطفال أو أكثر وتربيهم حتى الثامنة من العمر، تحتاج إلى خدمة مدتها ١٢ سنة، ويجوز لها أن تتقاعد قبل عشر سنوات من سن المعاش التقاعدي المعتاد (٤٥ سنة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). بالإضافة إلى ذلك، فإن فترة الاستحقاق في حال العمل في مناطق جبلية مرتفعة تُحسب بمعدل مرة ونصف. أما الأمهات اللواتي أنجبن خمسة أطفال أو أكثر وربتهم حتى سن الثامنة من العمر، فإنهن يتقاعدن بعد ١٥ سنة من الخدمة، ويجوز لهن التقاعد قبل خمس سنوات من السن القانونية. أما أمهات الأطفال المعاقين، فقد خُفِّض سن التقاعد ٥ سنوات، والفترة اللازمة للحصول على الاستحقاق هي ٢٠ سنة.

٢١ - **يكشف التقرير عن أن فرص التوظف محدودة أمام النساء على الرغم من أنهن حاصلات على مؤهلات أكاديمية أفضل. وفي جميع مجالات التوظيف، فإن نسبة الرجال أعلى بين المديرين، بينما نسبة النساء أعلى بين طبقة صغار الموظفين. فهل من المزمع اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة على النحو الذي أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة؟ يرجى وصف أي عوائق تعترض اتخاذ هذه التدابير الخاصة المؤقتة. وما هي التدابير التي يجري اتخاذها للقضاء على العزل في الوظائف، ولتشجيع مشاركة النساء على قدم المساواة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وفي مناصب الإدارة العليا، وخاصة في القطاع العام؟**

إن القانون المتعلق بتعزيز العمالة بين السكان لا يميز بين الجنسين، أي أنه يوفر حقوقا متساوية في مجال التوظيف لكل من الرجال والنساء. وتشكل المرأة ٥٠ في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل. ويزداد نشاط المرأة بشكل متزايد في سوق العمل. فأكثر من ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص المستخدمين (٢١٢ ٣ شخصا)، هم من النساء. وتمثل المرأة ٧٠ في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص الذين تلقوا مزيدا من التدريب (٤٠١) وثلث هؤلاء انتدبتهم دائرة التوظيف الحكومي للعمل في مشاريع مموّلة من الحكومة (توظيف مؤقت - ١٥٩ ٣ شخص). ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، تلقى نحو ٩٠٠ مواطن عاطل عن العمل قروضا لإنشاء أعمال تجارية خاصة بهم، ٦٠ في المائة منهم من النساء.

٢٢ - **لقد أدى ارتفاع معدل البطالة وانعدام فرص العمل المضمونة إلى حمل النساء على البحث عن فرص عمل في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، حيث أصبحن يوجدن كثيرا في العمل المرتبط بالإيرادات المنخفضة وغير المستقرة، ويُستَبعدن من برامج الحماية**

**الاجتماعية الرسمية. فيرجى تقديم معلومات وبيانات مفصّلة عن حالة المرأة في القطاع غير الرسمي. كما يرجى تقديم معلومات عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تعنى بالمرأة في القطاع غير الرسمي، إن وجدت، وكذلك عن التقديرات بشأن مدى إسهام المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي. وكيف تتصدى الدولة الطرف للمعوقات التي تواجهها النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي على وجه الخصوص وضعفهن بسبب عدم سريان تشريعات العمل عليهن؟ وما هي الاستراتيجيات التي وضعت من أجل ضمان إبراز تلك المشاكل أمام راسمي السياسات وواضعي الخطط الحكوميين، بغرض تنفيذ السياسات والمؤسسات والخدمات المناسبة. كما يرجى التكرم بتوضيح التدابير التي يتم الاضطلاع بها لتزويد النساء العاملات في مجالات التوظيف غير الرسمية بسبل الحصول على الحماية الاجتماعية، ولمعالجة المعوقات التي تواجهها النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي في الحصول على التمويل البالغ الصغر وخدمات الدعم.**

في جمهورية قيرغيزستان، يعمل بعض الناس في القطاع غير الرسمي. ولا تتوفر بيانات عن عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي. ولا توجد بيانات في هذا الصدد تتعلق بمساهمة المرأة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتجري مراجعة قانون العمل في الجمهورية فيما يتعلق بكفالة حقوق العمال في القطاع غير الرسمي.

**الصحة**

٢٣ - **يذكر التقرير (في الفقرتين ٢٧٧ و ٢٧٨) أن برنامج Manas Taalimi الوطني لإصلاح قطاع الرعاية الصحية (١٩٩٦-٢٠٠٦) مُدِّد للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. فما هي حالة تنفيذ هذا البرنامج، وما هي حالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الصحة الإنجابية السارية حتى عام ٢٠١٥ (الفقرة ٢٧٩)؟ يرجى توضيح الإنجازات الرئيسية المحققة حتى الآن وما ووجه من تحديات رئيسية.**

يجري حاليا تنفيذ برنامج Manas Taalimi الوطني لإصلاح قطاع الرعاية الصحية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وقد حدد البرنامج أربعة برامج تحتل أولوية رئيسية تهدف إلى الوفاء بالتزامات الدولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي: رعاية الأمهات النفساوات والأطفال، ومكافحة السل والوقاية من أمراض الجهاز التنفسي، والوقاية من أمراض القلب والأوعية الدموية ومضاعفاتها، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودمجها في العناية في الصحة العامة وفي المنظمات المعنية بالصحة التي توفر الخدمات الصحية الفردية.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تم توسيع الخدمات الطبية بدرجة كبيرة في إطار برنامج ضمانات الدولة للأطفال حتى يبلغوا الخامسة من العمر وللنساء خلال فترة الحمل والولادة بغية تحسين صحة الأمهات والأطفال. وتم تخصيص مبلغ إضافي قدره ١٣٦,٢ مليون سوم لتحقيق هذه الأغراض. وبدأ تطوير آليات لإدخال خدمات ما قبل الولادة لتشجيع النساء الحوامل على الحصول على المجموعة الكاملة لهذه الخدمات. وتم حتى الآن اعتماد ٣١ من بين ٥٦ عيادة للولادة باعتبارها مستشفيات ملائمة للأطفال وتجري ٤٧,٣ في المائة من جميع الولادات في قيرغيزستان في هذه المستشفيات المعتمدة.

وقد أنشئ المركز الوطني لرعاية الأم والطفل كمؤسسة رائدة من المستوى الثالث تقدم العلاج للأمهات والأطفال.

وأقيمت الحملة الرامية إلى خفض معدلات الاعتلال والوفيات المرتبطة بالسل وأمراض الجهاز التنفسي في الجمهورية في إطار البرنامج الوطني الثالث لمرض السل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ والبرنامج الحكومي لصحة الرئتين للوقاية من أمراض الجهاز التنفسي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، اللذين تمت المصادقة عليهما في عام ٢٠٠٦. وأنشئ نظام ثلاثي المستويات لرصد مرض السل. وشرع بتنفيذ مشاريع رائدة لمراقبة الجودة في مجال الأبحاث المهجرية.

إن أمراض جهاز القلب والأوعية الدموية لا تسبب الوفاة فقط، بل تؤدي أيضا إلى أن يفقد الناس قدرتهم على العمل قبل الأوان. وتم وضع برامج متكاملة وهادفة لتقديم الرعاية الوقائية الأولية والثانوية لارتفاع ضغط الدم، وتصلب الشرايين، والموت الفجائي وعدم انتظام ضربات القلب المهدد للحياة بغية تنفيذ تكنولوجيا فعالة للوقاية من أكثر أمراض القلب والأوعية انتشارا والأهمية الاجتماعية التي تقوم على مبادئ الطب الإثباتية.

وتم وضع برامج تعليمية تشجع على أنماط حياتية صحية في مرحلة ما قبل الدراسة، وفي المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي. ووضعت برامج ومناهج دراسية لمدرّسي طب الأسرة. ووضعت ونشرت كتيبات لتمكين أطباء الأسرة والمساعدين الطبيين والممرضات على اكتساب المهارات لتثقيف المرضى وأسرهم بالمبادئ الأساسية للرعاية الوقائية الأولية والثانوية من أمراض القلب والأوعية الدموية، وأقيمت دورات تدريبية، وتم تدريب ٧٠٠ شخص.

ويوجد ١ ٤٧٩ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في الجمهورية، منهم ٧٥ في المائة ممن يتعاطون المخدرات بالحقن الوريدي، و ٥ في المائة من النساء الحوامل و ٢٠ في المائة ممن أصيبوا من مصادر غير معروفة.

وبغية تعزيز التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وتعاطي المخدرات في جمهورية قيرغيزستان، تمت الموافقة على البرنامج الحكومي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

وخصصت القناة الوطنية في هيئة الإذاعة والتلفزيون مدة ١٥ دقيقة من فترات البث مجانا لبث برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتم التعاقد مع وسائل الإعلام (إذاعة ألماز) لبث برامج إذاعية أسبوعية تتناول هذه المشاكل. كما شاركت الصحف المطبوعة في التعاون على أساس تعاقدي. وصدر ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ كتيب وكراس عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمختلف فئات السكان باللغتين القيرغيزية والروسية.

وبغية الحد من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين مَن يتعاطون المخدرات بالحقن الوريدي، وضحايا مرض السل، أُفتتح المركز الطبي لتقديم المساعدة النفسية للأحداث في المركز الوطني لمعالجة الإدمان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأقيم مكتب لتقديم خدمات اجتماعية فيه خط هاتفي مباشر للمساعدة على مدار الساعة للمدمنين في منظمة ''المجتمع'' غير الحكومية. ويتجلى الإشراف على الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في التقارير السريرية المتعلقة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ويجري تدريب الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على التغذية الاصطناعية لكل حالة على حدة. وتُستخدم أموال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لشراء حليب اصطناعي لإرضاع الأطفال الحديثي الولادة وإلغاء الرضاعة الطبيعية. وتقدم الرابطة الحكومية ''إيدز'' الدعم النفسي من خلال مكاتب تقدم المشورة النفسية والاجتماعية بغية كفالة الاستمرار في تقديم المشورة.

وتنفِّذ قيرغيزستان الاستراتيجية الوطنية لحماية الصحة الإنجابية حتى عام ٢٠١٥. وأُنشئ مجلس التنسيق المشترك لحماية الصحة الإنجابية لكفالة التنسيق والتفاعل بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحسين الصحة الإنجابية للسكان في جمهورية قيرغيزستان.

إن مؤشر معدل وفيات الأمهات آخذ في الازدياد في الجمهورية (٤٦,٤ حالة وفاة لكل ألف أم في عام ٢٠٠٤ و ٦٣,٢ لكل ألف أم في عام ٢٠٠٧). ولا يوجد نظام للمعالجة المركزية للنساء الحوامل والمواليد الجدد المعرضين للخطر في المستشفيات على

يد عاملين ذوي تأهيل طبي عال. علاوة على ذلك، فإن هجرة الاختصاصيين المؤهلين في مجال الطب لا تزال تعتبر مشكلة.

ويمكن اعتبار تنفيذ الاستراتيجية لتقديم الرعاية في فترة النفاس في الأقاليم أحد القرارات الهادفة إلى الحد من وفيات النساء النفساوات. وأصبحت الحاجة اليوم ملحّة للغاية لدمج توفير العلاج والرعاية الوقائية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على جميع مستويات الرعاية الصحية، ودمج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في الرعاية الفعالة في فترة النفاس وتقديم المساعدة على مستوى الخدمات الطبية العامة.

إن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات في فترة النفاس في الجمهورية تشمل المشاكل المرتبطة بصحة المرأة قبل الحمل، وإجراءات التوليد غير السليمة، وعدم كفاية تدابير إنعاش حديثي الولادة وعدم كفاية الرعاية بعد الولادة مباشرة. وأثناء تحسين نتائج أساليب التوليد، والوقاية من وفيات المواليد، يجب التركيز على نوعية الخدمات في مجال حماية صحة الأم النفساء والطفل التي تقدمها منظمات الرعاية الصحية وعلى مؤهلات وكفاءة العاملين في المجال الطبي.

**٢٤ - حسب التقرير (الفقرة ٢٨٢)، تقدم خدمات طبية مجانية إلى الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات، وإلى النساء "المسجلات كحوامل"، بالإضافة إلى النساء أثناء الوضع وخلال الفترة التالية للولادة والبالغة ثمانية أسابيع، وإلى المتقاعدين البالغين من العمر ٧٥ سنة أو أكثر. فيرجى بيان التدابير المتخذة لكفالة توفير الرعاية الطبية الكافية بطريقة منتظمة للفئات الأضعف من السكان. كما يرجى توضيح الخطوات المتخذة لتزويد سكان الأرياف (لا سيما النساء) بالرعاية الطبية الكافية.**

تحت مظلة برنامج الضمانات الرسمية، يعفى من المشاركة في دفع تكاليف الرعاية الطبية الأطفال دون الخامسة من العمر والمرأة المسجلة أثناء مرحلة الولادة وفي فترة ما بعد الولادة لمدة ثمانية أسابيع، ويعفى المتقاعدون الذين تبلغ أعمارهم ٧٥ سنة فما فوقها. وجرى أيضا التوسع بدرجة كبيرة في صرف بعض أنواع الخدمات الطبية المتاحة بالمجان للمرضى الخارجين من هذه القطاعات السكانية.

ويتطلب توفير الخدمات الجيدة النوعية في المناطق الريفية إشراك العاملين في المجال الطبي وإعادة تدريبهم وتحسين سبل الحصول على الدواء والخدمات الطارئة. ويجب الارتقاء بمستوى مرافق المنظمات الطبية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الريفية.

**٢٥ - يوضح التقرير زيادة وفيات الأطفال والوفيات النفاسية على السواء خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستمرار ارتفاعها (الفقرات ٢٨٧-٢٩٢). فيرجى توضيح الخطوات**

**التي تم الاضطلاع بها بغرض معالجة ذلك الوضع. وما هي النتائج، من الناحية العملية، لتنفيذ برنامج "Zhan-Enye" وبرنامج "تعزيز زيادة فعالية الرعاية في فترة ما قبل الولادة" (الفقرة ٢٩٤).**

اتخذت الخطوات التالية لخفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال:

- برنامج متعدد المستويات معني بفترة ما حول الولادة يقدم المساعدة الطبية مع مجموعة محددة من الخدمات وأنشئ نظام منسق للإحالة؛
- جرى الاضطلاع بمراجعة خاصة بحالات النفاس لتحديد الأسباب الفعلية للوفيات النفاسية، واستحداث تدابير للقضاء عليها وإلغاء العقوبات الإدارية المفروضة على العاملين في المجال الطبي فيما يتعلق بتلك الوفيات النفاسية؛
- أنشئ مركز وطني لحماية الأمهات والأطفال.

وتشمل المساعدات الفعالة المقدمة للمرأة عن طريق تكنولوجيا منظمة الصحة العالمية أثناء فترات الحمل والولادة وما بعد الولادة نسبة ٥٤,٧ في المائة من النساء في البلد؛ وهذه التكنولوجيا تعتبر أيضا أداة فعالة لخفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

وقد أعلن أن برنامج ''Zhan-Enye'' الخاص بصحة المرأة أثناء الحمل والولادة فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لم يعد قائماً.

٢٦ - **يُلاحِظ التقرير أنه في عام ٢٠٠٤، كان حوالي ٦,٧ في المائة من الأطفال بين سن سنة و ٦ سنوات يعانون من سوء التغذية، وأن حوالي ٦٠ في المائة من الحوامل يعانين من الأنيميا رغم التدابير المتخذة لمعالجة المشكلة (الفقرتان ٢٩٧ و ٢٩٨). فيرجى تصنيف الرقم المذكور أعلاه عن سوء التغذية، وهو ٦,٧ في المائة، حسب نوع الجنس. كما يرجى ذكر الخطوات الأخرى المتخذة لمعالجة تلك المشاكل.**

لم يضطلع بأي تصنيف حسب نوع الجنس (لنسبة ٦,٧ في المائة) بين الأطفال الذين يعانون سوء التغذية. وبغية تحسين حالة المرأة بالنسبة للأنيميا، يجرى تدعيم الطحين بمستحضرات الحديد، وهذا يمكن أن يقلل من عدد النساء اللائي يعانين الأنيميا. وتشمل مجموعة الخدمات المقدمة قبل الولادة وصف مستحضرات حامض الفوليك والحديد، التي تتناولها النساء بعد الولادة إلى أن يبلغ الطفل سنة من العمر.

٢٧ - **وتبين الفقرة ٣٠٤ من التقرير أنه، بالرغم من توافر وسائل منع الحمل الحديثة والطرق التي تستخدم لمنع أي حمل غير مرغوب فيه، ما زالت المراهقات يلجأن إلى الإجهاض. فهل هناك صلة بين الحمل المبكر والحمل غير المرغوب فيه من ناحية**

**والإجهاض والزواج المبكر من ناحية أخرى؟ وهل أجريت أبحاث كي تحدد ما إذا كانت المراهقات اللاتي يلجأن إلى الإجهاض متزوجات أم لا؟ ويورد التقرير ذكر مرسوم رئاسي صدر عام ٢٠٠٦ يوافق على استراتيجية وطنية لحماية الصحة الإنجابية للسكان (الفقرة ٣٠٢). فيرجى تقديم معلومات عن حالة تنفيذ هذه الاستراتيجية، إضافة إلى معلومات عن جميع التدابير الأخرى المتخذة، أو المزمع اتخاذها، من أجل معالجة ذلك الوضع.**

وُضعت خطة لإنشاء صندوق لمستحضرات ووسائل منع الحمل لتقديمها إلى نسبة ٢٠ في المائة من النساء في القطاعات الضعيفة من السكان الذين لا تتوفر لهم سوى سبل محدودة لاستخدام وسائل منع الحمل بانتظام. ولم تضطلع قيرغيزستان ببحوث بشأن حالات الزواج المسجلة بين المراهقات اللائي يلجأن إلى الإجهاض. وبسبب هذا الظرف، من المستحيل العثور على أداة ربط بين حالات الحمل المبكر والحمل غير المرغوب فيه وحالات الإجهاض والزواج المبكر.

ولكفالة توفر سبل الحصول على الخدمات الطبية والحماية الاجتماعية للطلاب، يشمل برنامج الضمانات الرسمية لعام ٢٠٠٨ تلاميذ مؤسسات التدريب المهني الأساسي وطلاب المدارس الثانوية ومؤسسات التدريب المهني العالية المتفرغين للدراسة طوال الوقت بين فئات السكان الذين يحق لهم الحصول على تخفيضات جزئية في دفع تكاليف الخدمات الطبية في المستشفيات حتى بلوغ ٢١ سنة من العمر. وهؤلاء يشاركون، على أساس إنهم من المرضى الخارجيين، في دفع تكاليف تبلغ ٥٠ في المائة من تكلفة الخدمات الطبية وفقا لجدول رسوم الخدمات الطبية. وقد أجريت فحوصات وقائية مجانية لما يربو على ٠٠٠ ٢٥ طالبة ومراهقة في الجمهورية. وأجريت فحوص فنية لحوالي ٤٠٠ طفلة من بين المراهقات اللائي لا يحضرن الدراسة. وسجلت ٢٧٢ حالة حمل بين الفتيات، وقيدت ٣٨٤ طالبة للفحص. ووجد أن ٢٦٣ من بينهن يحملن أمراضاً، وقد فحصت حالات هؤلاء جميعا واستعاد هؤلاء عافيتهن دون مقابل.

### المساواة في الزواج

٢٨ - **يشير التقرير (الفقرة ٩٧) إلى أن قانون الأسرة رغم أنه ينص على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٨ عاما، إلا أن أعداد الزيجات المبكرة، وبخاصة زيجات الفتيات، في تزايد. وترجع الأسباب بصفة رئيسية إلى الفقر والبطالة والدخل المنخفض، إلى جانب "الأنماط الوطنية والثقافية الفريدة". وذُكر أيضا أن الزيجات التي تتضمن خطف النساء والفتيات العرائس تتزايد رغم أنها محظورة من الناحية القانونية. فيرجى تقديم مزيد من**

**المعلومات عن إنشاء خطوط هاتفية لحالات الطوارئ لصالح الفتيات اللاتي يقعن ضحية لخطف العرائس أو الزيجات المدبرة. كما يرجى تقديم التفاصيل بشأن الخطوات المتخذة والتدابير المتوخاة لتعزيز مكافحة تلك الممارسات والقضاء على تلك الظواهر.**

ينص القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان على المعاقبة على الجرائم المرتكبة بمقتضى المادة ١٥٤ بشأن عقد علاقات زواج فعلي مع شخص لم يبلغ سن الزواج، ووفقاً للمادة ١٥٥ بشأن إجبار امرأة على عقد زواج أو إعاقتها عنه (بما في ذلك الخطف). ومع ذلك، فإن عدد الحالات الجنائية التي بدأت إجراءاتها لهذه الأنواع من الجرائم يعتبر صغيراً. ويرجع هذا بصفة خاصة إلى حقيقة أن الضحايا من النساء وأقربائهم نادرا جدا ما يبلغن عن الحوادث إلى المسؤولين عن إنفاذ القوانين، نظراً لوجود قوالب نمطية قوية في المجتمع بشأن خطف العرائس.

وقد شاركت المؤسسات الرسمية بنشاط في عقد لقاءات داخل إطار الحملة الإعلامية المعنونة ''١٦ يوما بدون اقتراف عنف''. وتشارك المؤسسات التعليمية في جمهورية قيرغيزستان بنشاط أيضاً في هذه الحملة السنوية من خلال عقد حلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة وإلقاء دروس خارج المقررات المدرسية.

**٢٩ - ما زالت الممارسة الفعلية المتمثلة في تعدد الزوجات قائمة في قيرغيزستان. وتوضح الإحصاءات الواردة في التقرير أنه تمت ثلاث محاكمات فقط بمقتضى المادة ١٥٣ من القانون الجنائي (المعنية بالزواج بزوجتين أو أكثر). فيرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة والمتوخاة لمكافحة تطور هذه الظاهرة والقضاء على القوالب النمطية في هذا الصدد، وملاحقة المسؤولين عنها ومعاقبتهم بصورة فعلية.**

نظرت المحاكم في جمهورية قيرغيزستان، في الفترة ما بين ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٨، في ست قضايا جنائية بمقتضى المادة ١٥٣ من القانون الجنائي (بشأن الزواج بزوجتين أو تعدد الأزواج). وقد كانت نتيجة المحاكمة في خمس من هذه القضايا صدور إدانات، وفي سنة ٢٠٠٧ رفضت قضية واحدة.

وينص القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان على فرض عقوبات بمقتضى المادة ١٥٣ بشأن الزواج بزوجتين وتعدد الأزواج. ومع ذلك، تظل تدابير إنفاذ القوانين والممارسة القضائية فيما يخص الزواج باثنتين وتعدد الأزواج والزوجات محدودة للغاية. وبشأن هذا الموضوع، تعتبر وزارة الداخلية حالياً من المنفذين الرئيسيين لبرنامج متوقع من أجل منع العنف العائلي والعنف ضد المرأة، وهذا يرمي إلى تحسين الكفاءة في هذا المجال.

**٣٠ - تكرر اللجنة طلبها الذي قدمته إلى الدولة الطرف في ملاحظاتها الختامية السابقة بأن توافيها بمعلومات عن ملكية المرأة القانونية والفعلية للأرض وميراثها فيها. كما يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يختص بامتلاك الأرض ونقل ملكيتها ووراثتها، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية. كما يرجى توضيح الحماية القانونية المتاحة للمرأة وذلك عقب انفصالها عن الرجل الذي تعايشه معايشة فعلية أو عقب وفاته.**

عملا بقانون جمهورية قيرغيزستان بشأن الضمانات الرسمية للمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص أمام النساء والرجال، تكفل الدولة فرص المساواة في التمتع بحقوق الملكية للرجال والنساء. وتقرر المادة ١٤ من هذا القانون أن الدولة لا بد وأن تكفل أن يتمتع الأشخاص من نوع الجنس الآخر بالمساواة في الحق في استغلال قطعة من الأرض تعطى أو تنقل ملكيتها من أجل استخدام غير محدد (دون أجل زمني) أو استخدام محدد (مؤقت). ويكفل القانون حماية حقوق الرجال والنساء في الأراضي.

ووفقا للمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المكرسة في الدستور، يتمتع الرجال والنساء على حد سواء بالمساواة في الحقوق الشخصية وحقوق الملكية في مجال العلاقات الأسرية، فضلا عن تكافؤ الفرص لممارسة هذه الحقوق. ويضطلع المجتمع والدولة بحماية المساواة بين الجنسين في العلاقات الأسرية. وتقوم العلاقات بين أفراد الأسرة والأشخاص الذين يعيشون معهم على مبادئ المساواة بين الجنسين وعلى احترام شرف وكرامة الفرد. ويُحظر التمييز بين الجنسين في العلاقات الأسرية.

ووفقا للمادة ٣٧ من قانون الأراضي في جمهورية قيرغيزستان، يجوز أن يُنقل بحرية الحق في قطعة الأرض من فرد إلى آخر ومن كيان لآخر وفقا لإجراء الميراث العام (الإرث أو إعادة التنظيم)، امتثالاً للتشريعات المدنية في جمهورية قيرغيزستان. ووفقا للمادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن إدارة الأراضي الزراعية، يجوز أن توّرث أجزاء وقطع من الأراضي الزراعية التي يمتلكها مواطن من جمهورية قيرغيزستان، ويحق للأشخاص الموصين بالإرث استخدام هذه الأرض والتصرف فيها كما يتراءى لهم، شريطة الوفاء بالاشتراطات التي يضعها المشترون للأرض الزراعية.

وفي حال انفصال الأشخاص الذين يعيشون في حالة معايشة فعلية، لا يتم التعامل في هذا الأمر إلا بعد صدور حكم من المحكمة بشأن فسخ اقتران المعايشة. زيادة على ذلك، يجوز وفقا لتشريعات جمهورية قيرغيزستان، تقسيم قطع (أجزاء) الأرض (في حين كانت من

قبل لا تقبل التقسيم). إضافة إلى ذلك، لا تدون مستندات من أجل تقسيم قطع الأرض دون موافقة الطرفين معا. وللنساء حقوق قانونية على قدم المساواة.

ن. تاشباييفا (N. Tashpaeva)

رئيس شعبة التنمية الاجتماعية

الأمين المسؤول عن المجلس الوطني المعني بالمرأة والأسرة والنهوض بالجنسين

والمسؤول أمام رئيس جمهورية قيرغيزستان عن الإبلاغ عما يحدث من تطورات في هذا الشأن.